الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1853)السنة السابعة -الثلاثاء (20) تموز 2010

أثر الفساد الاقتصادي على التعليم والصحة في العراق
13

الأطعمة التركية التقليدية تغزو أسواق العالم قريباً!
15

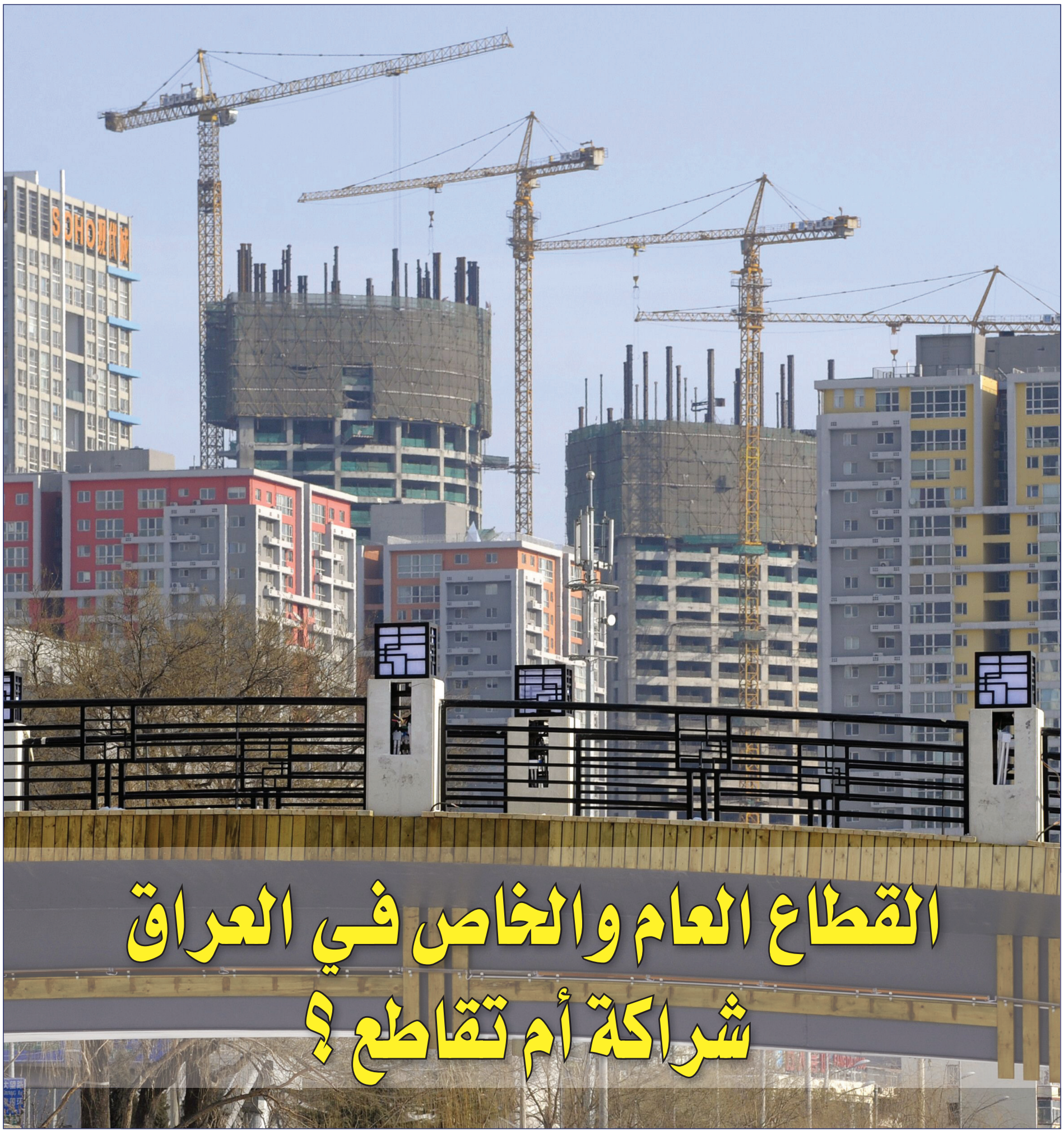

القطاع العام والخاص في العراق شراكة أم تقاطع؟

الاقتصادي | العدد (1853) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تموز 2010

الصوري: المرحلة تتطلب تغييرا في وجه العلاقة بين الدولة والمصارف

بغداد / حسين الهاشم

اكد الدكتور ماجد الصوري اهمية اعادة النظر بتركيبة الهيكل الاداري الاعلى للمصارف الحكومية وعلاقتة بالدولة ليكون اكثر انسجاما مع متطلبات اقتصاد السوق وآلياته ومتطلبات الصناعة المصرفية العالمية المتطورة ليصبح اكثر مرونة في تعامله مع الواقع الاقتصادي العراقي باعتباره وحدة اقتصادية مستقلة قادرة على اتخاذ القرارات التي تنسجم مع مصلحة المصرف دون ان يكون للدولة واجراءاتها البيروقراطية اي تأثير على شكل نشاط هذه المصارف وممارسة عملها اليومي بالسرعة والمرونة الكافية .

وقال الصوري : ان المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق تتطلب تغييرا جذريا في اسس تعامل الدولة مع هذه المصارف بما في ذلك تشكيل مجالسها الادارية . خصوصا وانه تم اقرار اقتصاد السوق كمنهج اقتصادي في العراق .

واضاف : يتكون النظام المصرفي في العراق من البنك المركزي العراقي الذي يمارس عملية الاشراف والرقابة على المصارف من ٤٢ مصرفا أهلياً ، و٦ مصارف حكومية ، بعد اندماج مصرف العراق بمصرف الرافدين من بداية شهر ايار ٢٠٠٩ ، منها ثلاثة مصارف اختصاصية ، وثلاثين مصرفا محليا اهليا ، وستة فروع لمصارف اجنبية عدا الشركات الاخرى التي تمارس بعض الاعمال المصرفية . وتسيطر المصارف الحكومية على اكثر من ٩٠٪ من اجمالي النشاط المصرفي في العراق .

وتابع : انه بعد صدورقانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ واستنادا الى منهجية اقتصاد السوق تم تحرير سعر الفائدة والغاء خطط الانتماء التي كان يفرضها البنك المركزي قبل ذلك وفتح باب العمل للمصارف الاجنبية سواء عن طريق المشاركة في المصارف المحلية وبدون وضع اى حدود لنسبة المشاركة ، او فتح فروع لها في العراق ، دون تحرير راس المال ، واضافة الى امكانية فتح مكاتب تمثيل لها .وكذلك اطلاق حرية التحويل الخارجي وإلغاء القيود على تحويل الاموال، عدا ما يتعلق بمتطلبات قانون مكافحة غسيل الامول وتمويل الإرهاب. وإخضاع جميع المصارف ، بما في ذلك المصارف المتخصصة الى قانون واحد يعنى بالنشاط المصرفي التجاري فقط .

واوضح ان العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ ورث اقتصادا منهارا ونظاما مصرفيا متخلفا من جميع النواحي الادارية والمالية والخدمية بسبب حروب الحصار الاقتصادي وعسكرة الانتاج وتوريط المصارف الحكومية بعلاقات مالية خارجية وداخلية معقدة ومركبة لها ، اضافة الى انقطاع العراق ونشاطاته الاقتصادية عن التطورات العالمية في جميع المجالات الفكرية والعلمية والمادية ، الامر الذي أدى الى خلق ضعف في الثقافة المصرفية بشكل عام وضعف الثقة المحلية بالمصارف العراقية وضعف الثقة الدولية في المصارف العراقية ، وكذلك ضعف دور المصارف في النشاط الاقتصادي العراقي.

واضاف ان قانون المصارف المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ يعتبر بشكل عام من القوانين المتطورة في العالم رغم صفة الاستعجال الذي رافقته وعدم دراسته بشكل متكامل من قبل السلطات المحلية العراقية ذات الاختصاص . وقد كثرت التحفظات حول هذا القانون سواء من قبل السلطات التنفيذية او من الجهات التي يشملها هذا القانون بسبب عدم وضوح بعض مواده والملابسات التي تثيرها والترجمة غير المهنية في نصوص هذا القانون مما يؤدي للاضطرار الى اللجوء الى النص الانجليزي للتأكد من صحة المادة القانونية ومن الضروري مراجعة هذا القانون ، الذي يقوم بتنظيم اهم المرافق الاقتصادي في العراق، من قبل الجهات المختصة . ولفت الصوري الى انه من الملاحظ على شكل (الكيان) القانوني للمصارف أنه لا يوجد اي نص صريح في قانون المصارف ينص على ان تؤسس المصارف على شكل شركات مساهمة . الا ان دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة تصر على تأسيس المصارف على شكل شركات مساهمة باعتبار ان المفهوم العام للقانون يدلل على ذلك، مبيناً انه من المعروف ان القسم الاعظم من المصارف القائمة تسيطر عليها عوائل معروفة وحصلت على رخصة تأسيس مصرف رغم حيازة العائلة على حوالي ٩٠٪ من أسهم المصارف ، وذلك حسب نص القانون الذي يشترط موافقة البنك المركزي على مثل هذه الحالات موضحاً ان تأسيس المصارف على شكل شركة مساهمة يعتبر أفضلية لمؤسسي المصرف لانهم يستطيعون ان يحصلوا على رأس مال المصرف من عدد اخر من المساهمين ، واستغلال أموال المودعين لصالح أعمال العائلة وما يتبع ذلك من المخاطر مع وجود امكانية المضاربة على الأسهم في السوق العراقي للاوراق المالية.

واشار الصوري الى ان تجارب العالم والعراق اثبتت ان الكثير من هذه العوائل تستغل هذه الامكانيات لمصلحتها الخاصة دون الاهتمام بمصالح المساهمين الاخرين المودعين ، خصوصا وانهم يشكلون كل او اغلبية اعضاء مجلس الادارة ، مع سيطرتهم التامة على قرارات الهيئة العامة للمصرف ، اذ ان التوصيف يكون حسب عدد الاسهم المملوكة وليس حسب عدد المساهمين ، حيث درجت بعض الدول على عدم منح صفة الشركة المساهمة الى المصرف الذي تزيد فيه نسبة بعض مالكي الاسهم عن الحيازة المؤهلة (وهي تصل في بعض الدول الى ٢٥٪ وقد حددت في العراق بنسبة ١٠٪) الابعد مرور ثلاث سنوات،على الأقل، من ممارسته العمل المصرفي، في بعض الدول وضعت المصارف التي تمتلك فيها عائلة او مجموعة اشخاص مترابطة نسبة كبيرة من رأس المال فيها ، تحت المسؤولية التضامنية لاموال المجموعة او العائلة الخاصة اضافة الى مسؤوليتها في رأس مال المصرف . وقال الصوري : من هذه المنطلق فان فسح المجال امام تأسيس المصارف على اشكال قانونية مختلفة كشركات التضامن او الشركات ذات المسؤولية المحدودة يعتبر اكثر منطقية ، ولا تعطى صفة الشركة المساهمة الى مثل هذه المصارف الابعد مرور فترة معينة ، لاتقل عن ثلاث سنوات ، وبعد ان تثبت جدارتها وقدراتها والتزامها باللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي العراقي.

كلية الزراعة تعقد الندوة الاستشارية الأولى لتنمية محصول القطن في كركوك

بغداد /علي الكاتب

خلصت ندوة تخصصية عقدت في مدينة كركوك إلى زيادة الاهتمام بمحصول القطن الحيوي المهم من خلال وضع برنامج وطني فعال يسهم في زيادة إنتاجه من خلال إعتماد بذور ذات أصناف جيدة وتوزيعها على المزارعين وتخصيص محالج خاصة بها لدعم انتاجها الجيد والتي يمكن ان تنعكس بمردودات كبيرة ،كما دعت الندوة إلى استخدام المكننة في زراعة القطن وجنيه ، فضلا عن أهمية استخدام الأسمدة العضوية الحيوية لما لها من آثار ايجابية على المحصول والبيئة.

وأقامت جامعة كركوك هذه الندوة الاستشارية الأولى لتنمية محصول القطن في كركوك التي أقامتها كلية الزراعة بحضور رئيس جامعة كركوك الدكتور حسين حسن عمر خانقاه وتحت شعار (لنجعل من مدينة الذهب الأسود مدينة تزهو بالذهب الأبيض) وبمشاركة متميزة لباحثين ومتخصصين في جامعتي الموصل وتكريت وجمع كبير من الاساتذة والتدريسيين وذلك على قاعة مؤتمرات الجامعة.

وقال عميد كلية الزراعة الدكتور بهرام خورشيد محمد:أن جامعة كركوك تحرص على تحقيق التواصل والتفاعل مع مختلف مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع بهدف أيجاد آليات تعاون مثلى عبر تقديم إستشاراتها العلمية وإشرافها المباشر من قبل أساتذتها وخبرائها وباحثيها للمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات والمعوقات التي تواجهها .

وأكد محمد على أهمية عقد مثل هذه الندوات والمؤتمرات العلمية للوقوف على الواقع الزراعي في المحافظة خاصة بالنسبة لزراعة هذا المحصول الستراتيجي المهم بغية أيجاد سبل النهوض بزراعته وتوفير جميع المستلزمات المطلوبة له، اذ تعد مدينة كركوك من أهم المناطق التي اشتهرت بزراعته وحققت نسباً عالية في الإنتاج، لكنها شهدت تراجعا كبيراً بسبب الظروف والصعوبات التي واجهها البلد خلال المدة الماضية، مشيداً بالدور الكبير الذي تقوم به الجامعة من أجل تسليط الأضواء على واقع زراعته في كركوك خاصة والعراق بشكل عام .

واشار الدكتور خالد سعيد عبد الله التدريسي في جامعة كركوك إلى أهمية التشريع كقاعدة للانطلاق في الاتجاه الصحيح والبناء السليم ولمختلف أوجه الحياة ومنها ما يتعلق بالواقع الزراعي، مموها بهذا الخصوص إلى التجارب الأوروبية إبان الثورة الصناعية، إذ حقق ألاهتمام بالقطاع الزراعي نتائج ساهمت في التطور الصناعي لها.

وأوضح عبد الله أن محصول القطن يعد من المحاصيل ذات الطابع الصناعي التي حظيت خلال العقود الماضية بعناية كبيرة من قبل الدولة ، اذ قامت بتوفير غطاء قانوني له من خلال صدور قانون تنظيم زراعة القطن رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ الذي نظم عمل محالج القطن، ومنع أجازة المحالج الخاصة لما لها من مخاطر سلبية تؤثر على تنميته وتوسع المحصول.

و دعا عبد الله إلى ضرورة مراجعة بعض المواد الموجودة فيه التي تعيق تنفيذ الأهداف المطلوبة و تسهم بشكل غير مباشر في تشتيت متابعتها ،إذ إن من الملاحظ ان هذه الجهود قد ضاعت بين وزارتي الزراعة والصناعة.

من جانبه قال الدكتور خالد محمد داود من جامعة الموصل: إن الهدف الأساسي من إنعقاد هذه الندوة هو البحث عن سبل النهوض بواقع زارعة هذا المحصول المهم الذي يدخل في صناعة النسيج والزيوت النباتية، وضرورة تهيئة كل المستلزمات التي يحتاجها المزارع مع ضمان أسعار مجزية من قبل الدولة.

واضاف داود: إن عقد الثمانينيات من القرن الماضي شهد تدهورا كبيراً في زراعته بسبب انعدام اهتمام الدولة وإرشاد المزارعين إلى ضرورة إعتماد الأسلوب العلمي الصحيح في زراعته من خلال استعمال البذور المصدقة ذات النوعية الجيدة لان المحصول يعتبر من المحاصيل المجهدة للتربة نظرا للمدة الطويلة التي يحتاجها فيها ومنافسة من قبل بعض المحاصيل الصيفية ذات المردودات المادية الكبيرة، فضلا عن مخاطر الإصابة بالآفات ومنافسة الأدغال له كل ذلك أدى إلى العزوف عن زراعته وتقليل المساحات التي تزرع بهذا المحصول. واوضح داود إن فترة منتصف التسعينيات من القرن ذاته كانت قد شهدت بداية مهمة للنهوض بزراعته فاعتمدت لأجل ذلك برامج وطنية لتنميته ليصبح هناك تعاون بين كليات الزراعة والمؤسسات البحثية المعنية ،فضلاً عن دعم وزارة الزراعة إذ تم إدخال واستنباط أصناف جديدة من القطن تتناسب مع الظروف البيئية في القطر وتنظيم حملات توعية إرشادية مستمرة لزراعته بشكل علمي صحيح وتطبيق فعاليات التسميد ومكافحة الآفات وفق أسس علمية .

واشار داود الى إن ذلك الآمر أنعكس على واقع زراعته والإنتاجية التي حققها وبصورة تصاعدية من موسم إلى آخر حتى عام ٢٠٠٣ الذي شهد توقف البرنامج الوطني وانحسار المساحات المزروعة به بشكل كبير .

وقال الدكتور جاسم محمد الجبوري:أن أهمية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة في زيادة الإنتاج من خلال التحول من استخدام الأسمدة الكيمياوية التي تؤثر سلباً على الطبيعة والبيئة إلى الزراعة العضوية والتي تعتمد على سماد الماشية والسماد الأخضر واستخدام وسائل المقاومة البايلوجية للحفاظ على إنتاجية التربة،مشيراً بهذا الخصوص إلى وجود بكتريا تساعد على تثبيت النتروجين في التربة.موضحاً ان بعض العوامل التي تساعد على تثبيت النتروجين في التربة بصورة حرة عن طريق وجود مركبات نتروجينية مثل أملاح الامونيوم والنترات ،كما يلعب توافر درجات حرارة مثلى ما بين (٣٠.٢٠مْ) ورطوبة نسبية بحدود(٦٥.٦٠مْ) في زيادة كفاءة التربة .

ودعا الى عدم استعمال الأسمدة الكيمياوية التي تؤثر سلباً على البيئة ، واستخدام التسميد الحيوي بدلا من ذلك لزيادة الحاصل وعدم تعرض عناصره الغذائية للهدر، ،كما يسهم في زيادة وجود الألياف التي تجعل القطن محتفظاً بنظارته لأطول مدة ممكنة لحين حلول موعد الجني.

ودعت توصيات الندوة في ختام أعمالها إلى زيادة الاهتمام بهذا المحصول الحيوي المهم من خلال وضع برنامج وطني فعال يسهم في زيادة إنتاجه من خلال إعتماد بذور ذات أصناف جيدة وتوزيعها على المزارعين وتخصيص محالج خاصة بها لدعم انتاجها الجيد والتي يمكن ان تنعكس بمردودات كبيرة ،كما دعت الندوة إلى استخدام المكننة في زراعة القطن وجنيه ، فضلا عن أهمية استخدام الأسمدة العضوية الحيوية لما لها من آثار إيجابية على المحصول والبيئة.

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

تستمر جهود التنقيب والبحث عن مصادر الطاقة لدى الدول غير المنتجة لها بشكل مكثف في المرحلة الحالية لتشمل إعادة تقييم الدراسات السابقة وإعادة فحص للآبار القديمة بالإضافة إلى فتح مساحات جديدة للتنقيب عن النفط والغاز فيها مع استمرار جهود التنسيق والمناقشة مع شركات البترول المحلية والأجنبية للاستفادة من الخبرات المتوفرة لديها وجذبها للدخول في شراكات وفق مضامين جديدة تسهم في تحسين نتائج الاستثمار المحتمل لديها وفق ما تخرج به الدراسات وحملات الاستكشاف الجارية.

تقرير: الدول غير المنتجة تكثف جهود التنقيب عن النفط والغاز لدعم احتياجاتها من الطاقة

واكد تقرير الطاقة الذي تصدره شركة نفط الهلال ان التطورات الأخيرة التي يشهدها قطاع الطاقة السوري والذي فتح المجال للتنقيب عن النفط والغاز في البر والبحر تأتي لتصل المساحة الخاضعة للاستكشاف إلى ٧٤ ألف كيلو متر مربع والتطورات الحاصلة على القطاع لدى المملكة الأردنية الهاشمية والتي تتحدث عن استثمارات قد تصل إلى ١٥ مليار دولار من الآن وحتى العام ٢٠٢٥ بهدف تقليص حجم المستورد من الطاقة وخلق وظائف جديدة واستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة على مكونات القطاع، أضف إلى ذلك الحراك الحاصل لدى لبنان الذي من الممكن أن يدخلها إلى حيز المنتجين، وما تشهده اليمن وباكستان وغيرها من الدول النامية لتطوير قدراتها الإنتاجية خير دليل على قوة ونوع الحراك الحاصل لتطوير مصادر الطاقة لديها وبكل الإمكانات المتوفرة وصولا إلى مراحل متقدمة من الإنتاج تتجاوز في مداها ومضمونها خطط تلبية الطلب المحلي المتنامي.

واوضح التقرير أن الدول غير المنتجة للنفط والغاز التي تتزايد إمكانات وفرص التنقيب لديها لن توفر جهدا إضافيا للتنقيب والاستكشاف خلال المرحلة القادمة مدفوعة بحزمة من الضغوط الاقتصادية والمالية القائمة التي تتطلب حلولا عملية لتجاوزها، الأمر الذي يعني استمرار الحراك ونشاط البحث والدراسة والتقييم واتفاقيات الشراكة والاستثمار على جميع المواقع المحتملة مستفيدة من التقدم التقني الحاصل وتطور آليات البحث المستخدمة، والتغيير الحاصل على طرق الاستخدام لمصادر الطاقة المكتشفة سواء كانت تقليدية أم متجددة.

وأضاف التقرير ان الدول النامية تسعى من خلال ذلك إلى تعزيز مدخلات الموازنة العامة لديها وتقليل حجم العجوزات والتخفيف من حجم فاتورة الواردات النفطية وخلق مجالات استثمارية جديدة تساهم في تجاوز تلك الدول لآثار الأزمة المالية وما رافقها من تراجع في حجم المساعدات والمنح المباشرة وغير المباشرة ومواجهة الطلب المتزايد على مصادر الطاقة.

مشيراً الى انه لدى الدول النامية فرصا جيدة للحصول على اتفاقات شراكة بشروط متوازنة إذا ما تأكدت احتياطياتها من النفط والغاز تبعا لرغبة الشركات النفطية العالمية في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من منابع الطاقة بجميع أشكالها، وما يعنيه ذلك من تقوية لمراكز وجودها وحصصها السوقية، وهذا يعتبر مصدراً آخر لقوة الدول المستهدفة إضافة لما لديها من قدرات إنتاجية لتحسين حجم العوائد ونوعية الاستثمارات القادمة وبما يحقق لها أمن الطاقة والفوائض النقدية اللازمة لمشاريع التنمية وسد العجوزات والانتقال لمرحلة الإنتاج المتعدد بشقيه الصناعي والخدمي.

وفي ما يخص أهم الاحداث في قطاع النفط والغاز لمنطقة الخليج العربي للاسبوع الماضي فقد أجملها التقرير على الشكل التالي :

في الامارات طرحت شركة أبوظبي لصناعات الغاز (جاسكو) مناقصتين تخصان مرافق لإنتاج وتوزيع الكبريت في إمارة أبوظبي، بينما يتوقع أن تطرح مناقصة ثالثة بحلول نهاية الشهر الجاري. وفي ما يخص المناقصة الأولى فإن الشركة مددت مهلة تقديم العروض الفنية لمحطة مناولة وتصدير الكبريت في الرويس ٣ أسابيع إلى ٢٧ تموز الجاري. أما في ما يتعلق بالمناقصة الثانية فقد حددت "جاسكو" تاريخ ١٧ آب كموعد نهائي لتقديم العروض الفنية، و٢٨ أيلول للعروض التجارية الخاصة بمصنع معالجة الكبريت في حبشان.

من جانب اخر أجلت شركة تكرير مواعيد العروض التقنية لمشروع إنشاء خط الأنابيب المزمع بين المصافي إلى ٢٠ تموز الجاري، وكان الموعد الأصلي يوم الخامس من الشهر الجاري. وأبلغت شركة تكرير الشركات المتنافسة على تنفيذ عقد أنابيب المصافي الذي يشمل الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاءات بتأجيل الموعد النهائي للعروض التجارية إلى ٢٢ الشهر الجاري، وتوقعت الشركات المتنافسة أن يتم تأجيل الموعد إلى نهاية آب أو منتصف أيلول حتى ينتهي شهر رمضان المقبل.

وقامت شركة أبو ظبي لتطوير الغاز المحدودة والتابعة لشركة بترول ابوظبي الوطنية " ادنوك " بتوقيع أربعة عقود بنظام تسليم المفتاح وبتكلفة إجمالية تبلغ ١٣,٣ مليار درهم كجزء من البرنامج الشامل لتطوير حقل غاز شاه، وقد تم ترسية هذه العقود خلال شهر آيار الماضي بعد انتهاء تقييم عروض المناقصات التنافسية على هذه الشركات، وقد حصلت شركة سايبم الإيطالية بقيمة عقود إجمالية بقيمة ١,٦ مليار دولار أمريكي تشمل عقد حزمة أعمال وحدات استخلاص الكبريت بقيمة ١,٤ مليار دولار أمريكي وعقد حزمة أعمال خطوط أنابيب نقل المنتجات بقيمة ١٩٦ مليون دولار أمريكي، وحصلت شركة سامسونج للهندسة الكورية الجنوبية على عقد حزمة أعمال وحدات المرافق والملاحق معها بقيمة ١,٤٩ مليار دولار أمريكي، فيما حصل ائتلاف شركتي تكنيكاس ريونيداس الإسبانية وبونج لويد الهندية على عقد حزمة أعمال خطوط أنابيب وأنظمة تجميع الغاز بقيمة ٤٦٣ مليون دولار أمريكي. ويشمل المشروع أعمال تطوير الغاز الحامض لمكامن طبقات (عرب) في حقل شاه الواقع بمنطقة

(ليوا) الذي يقع على بعد ١٨٠ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة أبوظبي. ويشتمل تنفيذ المشروع على حزم عدة منها تجميع الغاز من الآبار وبناء وحدات المصنع لمعالجة نحو مليار قدم مكعب من الغاز يومياً وذلك لإنتاج قرابة ٥٤٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي يتم توريدها إلى شبكة الغاز للاستعمال المحلي بالإضافة إلى مد شبكة خطوط أنابيب لنقل سوائل الغاز التي تقدر بزهاء ٤٤٠٠ طن يومياً و ٣٥ ألف برميل يومياً من المكثفات البترولية وإنتاج ٩٢٠٠ طن من الكبريت النقي يومياً ليتم تخزينه وتصديره من ميناء الشحن المزمع بناؤه في منطقة الرويس الصناعية.

من جهتها أبرمت هيئة كهرباء ومياه دبي وفي إطار تطوير قدراتها لتلبية الطلب المتزايد على خدماتها ثلاثة عقود مع عدد من الموردين من أجل تأهيل وتعزيز الاعتمادية في منشآتها وتنفيذ مشاريع تطويرية بتكلفة تقدر بـ ٥٢٢ مليون درهم. وتأتي جهود الهيئة في إطار تطوير قدراتها لتلبية الطلب المتزايد على خدماتها في الوقت الذي تواصل فيه تنفيذ المشاريع الحيوية وخاصة البنى التحتية.

وفي قطر أكدت شركة هانيويل أنها تعمل مع شركة دولفين للطاقة في قطر على تحديث مخدمات ومحطات وبرامج نظام إكسبيريون في مصنع معالجة الغاز التابع للأخيرة بمنطقة راس لفان، وذلك بهدف تعزيز كفاءة المصنع وتخفيض تكاليف الصيانة فيه، حيث ستسهم هذه التحديثات التي يتم إجراؤها حالياً في تعزيز عمليات الإنتاج في المصنع المتواجد بمدينة راس لفان الصناعية، الذي يعد من المصانع الأساسية لشركة دولفين في المنطقة وأكبر محطات معالجة الغاز المبنية كوحدة متكاملة في العالم. وستقوم شركة هانيويل، ضمن إطار عملها في المشروع، بتحديث برامج وتجهيزات تسعة مخدمات و٤٥ محطة إكسبيريون إلى ما يتم تطبيقه في نظام هانيويل إكسبيريون المعتمد بهدف السماح لشركة دولفين بتعزيز أداء أنظمة التحكم المتكاملة الخاصة بها واستدامة استثماراتها في تجهيزات الأتمتة. ويتضمن المشروع الانتقال بالبرمجيات الخاصة في نظام المصنع إلى أحدث ما تم التوصل إليه من إصدارات، بما في ذلك نظام التشغيل.

وفي العراق طرحت شركة لوك أويل الروسية للطاقة مناقصات للعمل في المرحلة الثانية من تطوير حقل غرب القرنة العراقي العملاق، وفتحت لوك أويل – التي فازت مع شريكتها النرويجية شتات أويل بعقد لتطوير الحقل- باب التقدم بعروض لعقود تصميم وهندسة وإدارة إنشاء مواقع الآبار والطرق، وبينت الشركة أن الموعد النهائي لتقديم العروض هو ٢٧ تموز، كما أنها دعت شركات أيضا للتقدم بعروض للإشراف على مسح سيزمي ثلاثي الأبعاد للحقل وحددت الأول من آب موعدا نهائيا لتقديم العروض، أبرمت لوك أويل وشتات أويل اتفاقا لمدة ٢٠ عاما لتطوير المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة بجنوب العراق الذي تبلغ احتياطياته ١٢,٩ مليار برميل خلال مناقصة في كانون الاول، وتعهدت الشركتان بتعزيز الإنتاج إلى ١,٨ مليون برميل يوميا.

من جهتها كشفت شركة نفط الجنوب وشركة رويال داتش شل أنهما بصدد منح اتفاق من أجل حفر آبار نفط جديدة في حقل (مجنون) العملاق للنفط جنوبي العراق، يذكر أن شل التي شاركت الشركة الماليزية المملوكة للحكومة بتروناس من أجل تطوير حقل "مجنون"، سوف تمنح اتفاق هندسة وتوريد وإنشاء من أجل إنشاء تجهيزات إنتاج في الحقل، كما تمت دعوة شركات، من بينها "هاليبرتون" و"ويذرفورد انترناشيونال" و"بتروفاك"، من أجل تقديم العروض لهذين الطرحين. وكانت "شل" قد ذكرت في وقت سابق أنها تعتزم حفر ١٥ بئراً جديدة خلال السنتين المقبلتين في حقل "مجنون"، ما سيساعدها على زيادة إنتاجها من ٤٥ ألف برميل يومياً حالياً إلى ١٧٥ ألف برميل في اليوم.

وفي عمان فازت شركة "جنرال إلكتريك" بعقود تصل قيمتها الإجمالية إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار، لتزويد توربينات غازية من طراز ٦FA متطورة وخدمات طويلة الأمد إلى مشروع محطة صلالة المستقلة للكهرباء والمياه، في خطوة تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده منطقة ظفار جنوب سلطنة عُمان. وتقع المحطة في منطقة طاقة في صلالة، على بعد نحو ألف كيلومتر جنوب غرب العاصمة مسقط، وستبلغ طاقتها الإنتاجية ٤٤٥ ميغاواط من الكهرباء و١٥ مليون غالون يومياً من المياه المحلاة، لتسهم بدور أساسي في تلبية الطلب المتنامي على مصادر الطاقة وموارد المياه النظيفة في المنطقة.

وفي الكويت أرست شركة نفط الكويت على شركة ABJ للهندسة والمقاولات المحلية عقدا للقيام بأعمال صيانة في قطاع إنتاج النفط بقيمة ١٧٠ مليون دولار وتبلغ مدة العقد ٥ سنوات. وكانت الشركة قد قدمت أدنى العروض لدى فض مظاريف المناقصات في ٢١ آذار الماضي، وقد تفوقت على العروض المقدمة من قبل شركات منافسة مثل شركة هيسكو، وشركة ايمكو للهندسة والمقاولات وشركة الخرافي ناشنال وشركة المير للخدمات الفنية، والغانم انترناشنال، وشركة الدار للهندسة والمقاولات، وجميعها شركات محلية بالإضافة إلى شركة كنتز اوفرسيز الإيرلندية.

الاقتصادي | العدد (1853)السنة السابعة -الثلاثاء (20) تموز 2010

حوكمة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي

بناء الشفافية وكلفة الاقتراض الخارجي×

مازالت الادبيات الاقتصادية الجارية تبرهن من خلال تجاربها الكمية المستمرة واستخدامها النماذج الاحصائية المختلفة، ان كلفة الاقتراض من السوق المالية الدولية تتناسب عكسيا مع درجة شفافية البلدان المقترضة ولاسيما اقتراضات البلدان ذات الاسواق الناشئة. وقد اشرت تلك الدراسات انخفاض كلفة الاقتراض لديها الى قرابة 11 ٪ في متوسط درجات الانتشار الائتماني (credit spread) عندما اختارت الدول مستوى من الشفافية ينسجم والمعايير الدولية للافصاح، وان هذا الامر قد تجسد بظاهرتين :

الجزء الاول

الدكتور مظهر محمد صالح

الاولى: ان التطور في درجة الشفافية يعكس وعلى نحو واسع توافر او وجود مؤسسات منتجة للمعلومات وتعمل بكفاءة عالية.

والاخرى : ان قوة المؤسسات موضوع البحث تنسجم مع مستوى جودة حوكمتها.

فاذا كان مفهوم الحوكمة وبشكل خاص حوكمة الشركات (Corporate Governance) يعرف على انه يمثل مستوى من التعامل مع المشكلات الناشئة عن الفصل بين الملكية الخاصة والادارة ×. فان اقصى نماذج الحوكمة في الادارة الحكومية والتي توضح انفصال الملكية العامة عن الجهاز الاداري الحكومي تمثلها (اضافة الى الشركات العامة او القطاع العام) استقلالية البنوك المركزية في بلدان العالم اليوم والكيفية التي تدار فيها الحقوق والمسؤوليات العامة من حيث قوة التعامل مع الفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل السلطة النقدية ، ونقصد هنا اصحاب المصلحة العامة من متخذي القرارات الحكومية ،ذلك بجعل الاستقلالية فعلاً يحقق الانسجام والتواصل في بلوغ اهداف السياسة النقدية جراء فصل ادارة السلطة النقدية عن الملكية العامة ، وعليه فان مقايضة استقلالية البنك المركزي العراقي باشتراط بلوغ اهداف السياسة النقدية والمستمدة من الحوكمة نفسها (سواء في خفض التضخم اوتحقيق استقرار النظام المالي اوتحقيق التنمية المستدامة والاستخدام الشامل) تمثل شرط الضرورة necessary condition في بناء قوة استقلالية السياسة النقدية التي تقوم على مبدأ عدم اقراض الحكومة سواء بشكل مباشر او غير مباشر استنادا الى قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وعدم تلقي اوامر من السلطة التنفيذية في تسيير ادوات السياسة النقدية وكذلك اخضاع حسابات البنك المركزي السنوية الى التدقيق الخارجي وعلى وفق معايير التدقيق الدولية .

(×) اذ يعود تطور السوق العالمية الى التطور في أسباب النظام الرأسمالي منذ القرن السابع عشر عندما بدأت بوادر انفصال الملكية الرأسمالية عن الادارة وهو ماتناوله "ادم سميث" نفسه في كتاب ثورة الامم في عام ١٧٧٦ ليجد القطرية التي تناولت ذلك انفصال بين اصحاب حقوق الملكية والجهاز الاداري (التشغيلي) من غير المالكين للمشروع الرأسمالي من مديرين وعمال وغيرهم،وهي النظرية التي يطلق عليها اليوم Agents Theory (principals) راجع:مظهر محمد صالح/مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق:الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق/-بيت الحكمة-بغداد/٢٠١٠ في طريق النشر.

إن حوكمة السياسة النقدية لابد ان تبلغ مستوى الامثلية عندما يأخذ التنسيق والتشاور مع الحكومة مستواه لبلوغ اهداف البلاد في الاستقرار الكلي والتنمية وتحقيق الاستخدام الشامل التي تماثل الاهداف نفسها التي يعمل عليها البنك المركزي ضمن الاهداف الاقتصادية الاجمالية الرامية الى تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد. ويمثل مستوى التشاور والتنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الاخرى شرط الكفاية sufficient condition في حوكمة السياسة النقدية معبراً عنها باستقلالية البنك المركزي بشكل عام .

وبناء على ما تقدم فان السياسة النقدية ستخضع للتقييم من احدى الزوايا المهمة في الحوكمة وهي الشفافية أو الافصاح والتي تمثل من دون شك كفاءة ودقة بيانات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة واستمرار تدفقها الى الاطراف المستخدمة لها .

وتزايدت الدراسات التي تحبذ الدور المتنامي للمؤسسات وقدراتها في تطوير الاداء الاقتصادي للبلدان، اذ اثبت الكثير منها ان وجود مؤسسات عالية الجودة يؤدي الى اسواق مالية اكثر تطورا واكثر قدرة على مواجهة الصدمات وتحقيق وضع افضل في تخصيص الموارد الرأسمالية، وان أوسع مقدار من الشفافية (transparency) يمكن تحقيقه من خلال خيار توافر سياسات عملية للبلدان التي تتطلع حقا الى تحسين اداء مؤسساتها .

يؤكد جوزيف ستغلتز (Joseph Stiglitz) في مقالته عن دور الشفافية في الحياة العامة التي نشرت في كتابه عام ٢٠٠١ عن صراعه مع البنك الدولي منوهاً : ان فكرة الشفافية بالرغم من اهميتها في تحسين تخصيص الموارد فانها تجعل الحكومة اكثر عرضة للمساءلة وتضعف قوة ونفوذ المصالح الشخصية وتقود الى تحسين سياسات المؤسسات ×.

وبعيدا عن التفسيرات الذاتية في تناول موضوع الشفافية فان التفسير الموضوعي لها يمكن حصره بانه يتمثل بدقة وانتظام المعلومات الاقتصادية المتدفقة للجمهور ويكون بذلك اقرب الى موضوع الافصاح (disclosure) التي تعتمده المؤسسات المالية والذي يساعد متخذي القرارات في تقييم المركز المالي . والاعمال التي تقوم بها منظمات الاعمال على سبيل المثال وغيرها وكذلك يساعد على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية ومنها طبيعة منظمات الاعمال بما فيها المصارف ×

وعلى الرغم من ان الكثير من الدراسات قد اظهرت ان ثمة ارتباط بين تعاظم الشفافية وتحسن الاداء الاقتصادي(كهبوط نسبة التضخم وانخفاض العجز في الموازنة العامة وانخفاض هوامش الكلفة الناجمة عن انخفاض المخاطر السيادية عند الاقتراض من الصناديق العالمية وارتفاع تدفق الرأسمال الأجنبي المباشر للعديد من البلدان) الا ان بعض الكتاب وجدوا ان هذه النتائج التي توضح تعاظم مستوى الشفافية وتنسجم معها ماهي إلا نتاج عرضي لتطور مقدرة المؤسسات وتعاظم ادائها الاقتصادي وليس العكس .

ويستدل مما تقدم ، ان ثمة متلازمة بين تحسين اداء المؤسسات والشفافية وانه لايمكن اصلاح مستوى الشفافية الارتفاع بمستوى دقة المعلومات وكفايتها مالم تخضع للتطور المؤسسي، فالشفافية عالية الجودة تعكس تطوراً عالي الجودة في البنية المؤسسية للبلاد وهذا مايقودنا الى تقييم شفافية السياسة النقدية للعقود الثلاثة المنصرمة .

دور البنك المركزي العراقي في تطور معايير الشفافية

المرحلة الاولى في الشفافية : (الهبوط)

امتنع العراق منذ اواخر عام ١٩٧٨ عن تزويد المؤسسات المالية الدولية التي يتمتع بعضويتها باية معلومات اقتصادية مهمة ولاسيما حجب المعلومات عن المجموعة الاحصائية المالية الدولية IFS الصادرة عن صندوق النقد الدولي .

ولما كانت مشاورات الفقرة الرابعة من اتفاقية الصندوق التي تتطلب استطلاعا سنويا عن حالة الاقتصاد يعرضها خبراء الصندوق ضمن تقرير الخبراء (staff – report) هي الاخرى قد توقف اصدارها منذ اخر مشاورات اجراها الصندوق مع العراق في عام ١٩٨٣، موضحين ان العراق كان ومايزال عضوا

مؤسسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ تأسيسهما في عام ١٩٤٥ ومشاركا في وضع ميثاق هاتين المؤسستين المسؤولتين عن الاستقرار المالي في العالم ضمن اهدافهما المعلنة .

المرحلة الثانية في بناء الشفافية:(إعادة التأسيس)

الى حين صدور قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ في آيار ٢٠٠٣ لم يكن العراق عضوا فاعلا في أية مبادرة للشفافية مع المؤسسات الدولية ولاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما المؤسستان اللتان الزم قرار مجلس الامن العراق انفا بالتعامل معهما وعدهما بوابة الدخول الى نادي باريس لحل مشكلة مديونية العراق

الخارجية بالسرعة الممكنة .وبناءً على ذلك ، ساعدت الاتفاقية الطارئة لبلدان ما بعد الصراع EPCA الموقعة في عام ٢٠٠٤ من حصول العراق على خصم في مديونيته الخارجية بموجب اتفاقية نادي باريس، بعد ان قدم الجانب العراقي المعلومات والبيانات عن الحالة الاقتصادية ليضعها الصندوق في تحليل ما يسمى بتحمل الدين DSA .وبناء على توصية الصندوق خصمت مديونية العراق بنسبة ٨٠٪ على ان تواصل البلاد اتفاقياتها مع الصندوق ضمن ما يسمى بترتيبات الاستعداد الائتماني او الاتفاقية الساندةSBA بين عام ٢٠٠٥ ونهاية عام ٢٠٠٨ وان جل تلك الاتفاقية قد نصت على مسألة تلازم خفض المديونية باصلاح المؤسسات المالية بما يحقق الشفافية ويرفع من جدارة العراق الائتمانية ،اذ حظي العراق بعدد من التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بما فيها تقرير الخبراء عن حالة الاقتصاد في عام ٢٠٠٧ استنادا الى تطبيق احكام المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق التي نصت على اجراء مسح سنوي لحالة الاقتصاد الكلي ووضع التوصيات والتنبؤات المطلوبة لولوج الاستقرار والنمو الاقتصادي للدولة العضو.

المرحلة الثالثة في تطور مبادئ الشفافية (الصعود)

استعاد العراق واحدة من مبادرات الشفافية من خلال توقيعه على اجراءات الدخول بما يسمى بمعيار نشر المعلومات العام GDDS في بيان صدر عن صندوق النقد الدولي في كانون الاول عام ٢٠٠٩ ، اذ شكل دخول العراق في هذا المعيار نجاح البنك المركزي العراقي في استعادة موقعه كدولة ضمن مجموعة الدول التي تتناول المجموعة الاحصائية المالية الدولية IFS الصادرة عن صندوق النقد الدولي وذلك منذ مطلع عام ٢٠٠٨ بعد انقطاع دام قرابة ٣٠ عاما حجبت الشفافية لتتضح صورة ثانية البلاد عبر مجموعة الاحصاءات المالية والنقدية ذات الصلة بعمل السياسة النقدية اخذت تغطي الاعوام منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الوقت الحاضر رافق ذلك البدء بنشر احصاءات ميزان المدفوعات العراقي منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٨ . وبهذا اعتمد العراق بلدا مشاركا اساسيا في النظام العام لنشر البيانات GDDS ليكون العضو السابع والتسعين من البلدان الاعضاء في الصندوق والمشتركة بهذا النظام .

لم تكن المشاركة الحالية في النظام العام لنشر البيانات بعيدة عن تاريخ تأسيسه في عام ١٩٩٧ اذ ستسهم المشاركة الفاعلة فيه الى توجيه العراق على انتاج وتوزيع البيانات الاحصائية بدقة وانتظام عاليين وتعد خطوة متقدمة في تطوير نظامه الاحصائي بشمولية اوسع من حيث انتاج المعلومات ونطاق نشرها .×

× ابتداءً من ١٧ اذار ٢٠١٠ ادخل صندوق النقد الدولي ثلاثة تغييرات ذات اثار تشغيلية مباشرة على عملية نشر وثائق البلدان الاعضاء في الصندوق والصادرة بشأنها موافقة المجلس التنفيذي والتي تقع ضمن اطار مايسمى مراجعة سياسة الشفافية والتي من اهمها حصول موافقة البلد العضو على نشر وثائقه مثل تقارير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق واستخدام موارد الصندوق والتي تقوم جميعها على اساس عدم الاعتراض مالم يطلب البلد العضو حجب تلك التقارير او الاختيار بالانسحاب من اجراءات الحصول على الموافقة على اساس عدم الاعتراض كما نوهنا ، وتشمل وثائق البلدان المشمولة بقرار الشفافية بتطبيق اجراءات الحصول على الموافقة على النشر على اساس عدم الاعتراض : اعمال الرقابة والوثائق المساندة وبشكل خاص تقارير مشاورات المادة الرابعة والتقارير المرحلية عن ستراتيجية النمو والحد من الفقر والخاصة بأستخدام البلد العضو موارد الصندوق و كذلك البرامج التي يراقبها الخبراء ومنها تقارير الخبراء المستقلة وخطابات النوايا اضافة الى التقارير المرحلية عن ستراتيجية النمو والحد من الفقر والمرتبطة باداة دعم السياسات التي يقدمها الصندوق وقد استثنى الصندوق من هذه الاجراءات التصريحات بشأن قرارات الصندوق بخصوص الإعفاء من اعلان عدم التقيد او الاعفاء من تطبيق معايير الاداء.

وعلى الرغم من ان هذا النظام سيمكن العراق من انتاج المعلومات الاحصائية ونشرها وفق افضل التطبيقات الدولية المعتمدة لكونه يمثل نقطة البداية لانشاء اطر من انظمة احصائية اكثر تطورا ،الا ان الدخول فيه سيساعد من دون شك متخذي القرارات وصناع السياسة الاقتصادية في الحصول على البيانات الاساسية والدقيقة وبالتوقيتات المناسبة اضافة الى الجمهور ومؤسسات الابحاث وشركات التصنيف الائتماني كأطراف ثالثة مختلفة مستخدمة للبيانات.

اوضح الكاتبان(Glennerster and shin ٢٠٠٨) ان هنالك مصاعب ينبغي تخطيها في انتاج البيانات ، ذلك من خلال الاصلاحات التي عرضها صندوق النقد الدولي لتحفيز الشفافية ، وتشتمل تلك الاصلاحات ما يلي:

أ) نشر تقديرات مستقلة عن مستقبل الاقتصاد والسياسات المطلوبة بالاستناد على تقرير خبراء الصندوق staff report بعد اجراء المشاورات السنوية مع الدولة العضو لتقييم الوضع الاقتصادي فيها وحسب متطلبات (المادة الرابعة) من اتفاقية صندوق النقد الدولي والتي تلزم الدول الاعضاء اجراء مشاوراتها السنوية معه .

بـ) نشر تقديرات مفصلة عن المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة ولاسيما دوائر مراقبة الصيرفة والائتمان في اطار ما يسمى بـ (تقارير مراقبة المعايير والمدونات report on the observance of standards and codes – ROSCs

جـ) نشر احصاءات دورية ودقيقة وبتوقيتات محددة تتناول الاقتصاد الكلي في الدولة العضو اعتمادا على المعيار الخاص لنشر البياناتSDDS .×

واستنادا الى ماجاء بالفقرة (٢) آنفاً فأن تقرير مراقبة المعايير المدونات ROSCs الزم البلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي اعتماد لوائح رقابية وتنظيمية Regulations تنظم عمل القطاع المالي. فقد اصدر البنك المركزي العراقي استنادا الى تقرير مراقبة المعاييروالمدونات ROSCs ما يقارب ٣٧ لائحة رقابية ، تنظم العمل المصرفي في العراق، استنادا الى مبادئ الرقابة المصرفية الحديثة المسماة بالرقابة الوقائية Prudent Regulations التي اقرها مجلس ادارة البنك المركزي العراقي على مرحلتين والتي منها : معيار كفاية رأس المال والتحوط ضد الديون الرديئة ونسب الاستثمار في الشركات التابعة والشركات الشقيقة ، كذلك الحوكمة ونظام الضبط والتدقيق الداخلي والافصاح المطلوب في التقارير الدورية للمصارف والبيانات المالية المجمعة ومركز النقد الاجنبي المسموح به للمصارف وادارة مخاطر السيولة وادارة المخاطر التشغيلية ومتطلبات مواجهة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق .

ان امام العراق فرصة التحول من معيار النشر العام GDDS الى معيار النشر الخاص SDDS اذ يختلف المعيار الاخير عن المعيار الاول بكونه يحمل تفاصيل اساسية تخص قرارات المستثمرين الاجانب وتمدهم بالمعلومات التي ستساعد على تطبيق قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل ويقود لامحال الى خفض النسبة المرتفعة التي ينتسب اليها العراق في سلة مراتب مخاطر البلدان (country – risk) كما ان خفض هذه المخاطرسيتناسب عكسيا مع توافر البيانات التفصيلية عن الناتج المحلي الاجمالي وحسابات المالية العامة والاحتياطيات الدولية.

لقد ابتدأ العمل بمعيار النشر الخاص منذ عام ١٩٩٩ بناءً على دعوة صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ وامسى هذا المعيار المؤشر المعول عليه لدى المؤسسات المالية الرئيسة في العالم والمعنية في وضع التصنيف الائتماني السيادي sovereign Credit rating او تحديد درجة مخاطر البلدان .

ان ضعف دقة تفاصيل الاحتياطيات الاجنبية لدى تايلند في عام ١٩٩٧ على سبيل المثال وعدم الافصاح عن تفاصيل المشتقات المالية التي تضمنتها احتياطياتها الاجنبية المستثمرة كانت السبب في سوء معرفة قدرة تحوط تايلند في مواجهة ازمة النمور الاسيوية خلال الاعوام ٩٧ – ٩٩ والتي طالت خمسة بلدان اسيوية اخرى تأثرت بهجومات مضاربي العملة والتدفق الرأسمالي قصير الاجل بعد ان اظهرت احتياطياتها الدولية ضعفا صارخا ومخاطر سيولة عالية بسبب سوء الافصاح والشفافية في عرض بيانات احتياطاتها الاجنبية او الدولية.

ان امكانية انتقال العراق من النظام العام الى النظام الخاص في نشر البيانات يقتضي قدراً عالياً من الاتساق والتوافق في مصفوفة البيانات الوطنية بمداخلاتها ومخرجاتها ، كأتساق بيانات الحاسبات القومية و حسابات ميزان المدفوعات على سبيل المثال مع البيانات المالية او بيانات القطاع المالي.

وعلى الرغم من ان البنك المركزي العراقي استطاع تقريب بياناته المالية مع بيانات ميزان المدفوعات من حيث الموجودات الاجنبية وتدفقاتها الداخلة والخارجة باعتماد نظام ابلاغ المعاملات الدولية للمصارف التجارية ITRS (النظام الذي يعكس بالكامل معاملات ميزان المدفوعات النقدية ولاسيما الخصائص الرئيسة للمدفوعات بالعملة الاجنبية، أي مقبوضات ومدفوعات النقد الاجنبي لزبائن المصرف ولحساب المصرف نفسه خلال الشهر الواحد) وان تلك المدفوعات الصادرة والواردة والطبيعة الاقتصادية وجنسية الطرف الاجنبي اضافة الى الالتزامات الضريبية والحكومية الاخرى والاسس القانونية للتحويل من حيث موضوع مكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب قد تمت تغطيتها باعتماد نظام ابلاغ المعاملات الدولية للمصارف التجارية ITRS وعلى الرغم مما تقدم فان تحسين نسبة النظام الاحصائي للبلاد هي مهمة ما زالت تقع على عاتق الوزارات والدوائر القطاعية بشكل عام والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات COSIT على وجه الخصوص .

الشفافية والتصنيف الائتماني للعراق

اولا- درجة المخاطر الاقتصادية / المدة القصيرة

على الرغم من ان العراق لايحظى بأي تصنيف ائتماني (رسمي) يعتد فيه حتى اللحظة،إلا ان الإمكانات الاقتصادية المتاحة لبلادنا، تؤشر حالات ايجابية وجدارة ائتمانية يمكن نلتمس بعض معالمها المعلنة هنا و هناك . فمازال العراق يحظى بالتصنيف (B) غير الرسمي لدى السوق المالية الدولية ، فعندما عرضت سندات العراق في السوق الدولية منذ اصدارها في عام ٢٠٠٦ ، زاد الدولار الواحد منها وقت ذاك على ٦٠ سنتا وكان مقاربا للمجموعة الائتمانية الدولية نفسها من حيث التصنيف، وان السندات العراقية الدولية نفسها ابتيعت بنحو ٨٠ سنتا للدولار الواحد خلال الاسابيع الماضية، ويعود ذلك لسببين :

اولهما : ارتفاع العائد على السندات العراقية yield ليبغ اكثر من ٩,٢٪ التي تحمل فائدة ثابتة قدرها ٥,٨٪ وهي فائدة تعد عالية في ظروف الكساد الدولي الراهن .

الثاني : التحسن الذي شهدته اسعار النفط العالمية ، فضلا عن توقيع عقود جولتي التراخيص الاولى والثانية مما ساهم في رفع الجدارة الائتمانية للعراق الى مستويات اعلى مقارنة بسندات تتداولها بلدان ذات الاسواق الناشئة في سوق الاقتراض الدولية .

ان قدرة البلاد على توفير موارد مالية مستدامة sustainable self finance او حتى احتمالات توفيرها مستقبلاً ، تؤشر هي الاخرى الجدارة الاقتصادية وانخفاض درجة تصنيف المخاطر الاقتصادية لبلادنا . فيلحظ ان متوسط نقاط الفائدة الاضافية او متوسط الانتشار الائتمائي Credit Spread في حال اقترض العراق من السوق الدولية (مأخوذا على اساس سوق حوالات الخزينة الامريكية التي امدها ٣٠ عاما) تراوحت بين ادنى حد لها هو ٤ نقاط فوق سعر الحوالات المذكورة آنفا في آيار ٢٠٠٦ (وهو الوقت الذي اصدر العراق فيه سنداته الدولية بمبلغ ٢,٧ مليار دولار وبفائدة ثابتة قدرها ٥,٨٪ على مدى عشرين عاما لاطفاء ديون تجارية بنسبة ٨٠٪ حسب اتفاقية نادي باريس) ليرتفع إبان الركود الاقتصادي العالمي مقارباً ١٢ نقطة فوق السعر المذكور آنفاً في مطلع عام ٢٠٠٩ عندما صارت الازمة المالية والاقتصادية العالمية تضرب جذورها بقوة ، ولاسيما عندما تعرضت اسواق النفط الى هبوط وقتي حاد بلغ عندها ادنى سعر لبرميل النفط الى اقل من ٣٠ دولاراً للبرميل ،قبل ان يرتفع ليبلغ في الوقت الحاضر ما يزيد على ٨٠ دولاراً . ومازال العراق في مستوى حسن من الجدارة الائتمانية او في انخفاض درجة مخاطره الاقتصادية، اذ لم تزد نقاط الانتشار الائتماني على ٤ نقاط فوق اسعار السندات الامريكية طويلة الاجل في سوق الاقراض الدولية .

ومما تقدم ، فان امام العراق فرصة كبيرة للتقدم الاقتصادي الذي تؤشره جدارته الاقتصادية وانخفاض درجة مخاطره الاقتصادية، اذ توضح الدراسات الراهنة الصادرة عن بعض مراكز الاستطلاع الدولية، ان العراق يحتل على مدى الفترة القصيرة Short Term المرتبة (٧) في نطاق تدرج انخفاض تصنيف المخاطر الاقتصادية للبلدان Economic Risk Rating وبوزن يبلغ ٦٧,٣ نقطة من اصل ١٠٠ نقطة ومن بين (١٤) دولة شرق اوسطية، وانه فوق المؤشر الاقليمي البالغ ٦٢ نقطة ،حيث حظيت دولة قطر على الوزن ٨٤,٤ وبالمرتبة الاولى وكانت ادناها دولة لبنان بوزن ٢٦ نقطة وبالمرتبة الرابعة عشرة ضمن المجموعة الشرق اوسطية المنوه عنها آنفاً، في حين ان المتوسط العالمي قد بلغ هو الاخر ٥٤,٢ نقطة ، ما يعني ان العراق يتقدم باتجاه خفض مخاطره الاقتصادية في الفترة القصيرة مقارنة بمحيطه الاقليمي والدولي .

ان تصحيح اسعار النفط واتجاهاتها الصعودية على نحو يتحقق والتنبؤات الاحصائية المتوقع لها ، تؤكد ان مستقبل البلاد المالي ومراكزه الخارجية هي في تحسن عال. فالتوقعات القوية تؤكد ان هناك فائضاً في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في المدة القادمة ، على الرغم من توقع حالة العجز في الموازنة العامة لعدد من السنوات والتي هي تعد ضئيلة نسبياً وان هناك ثمة قدرة على تدبير ذلك العجز وتؤكد السنوات القادمة ان نمواً قوياً في الناتج المحلي الاجمالي يرافقه انخفاض في مستوى التضخم ، الذي لم يعد مشكلة تذكر مقارنة بالسنوات ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ التي بلغ التضخم فيها مستوى المرتبتين العشريتين ،قبل ان يتحول الى المرتبة العشرية الواحدة حالياً .

كما ان نجاح جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية من عقود الخدمة التي ستمتد لسنوات طوال ولحقول عملاقة كحقل القرنة والرميلة وغيرهما ، ستؤدي الى تعاظم انتاج الطاقة النفطية ورفع مستويات التصدير والوصول الى اقتصاد متعافي نسبيا في تدبير موارد ذاتية مستدامة من عوائد النفط والتي ينبغي ان تاخذ طريقها نحو برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها نهضة بلادنا في الامد البعيد .

× احد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

على الرغم من ان العراق لايحظى بأي تصنيف ائتماني (رسمي) يعتد فيه حتى اللحظة،إلا ان الإمكانات الاقتصادية المتاحة لبلادنا، تؤشر حالات ايجابية وجدارة ائتمانية يمكن نلتمس بعض معالمها المعلنة هنا و هناك . فمازال العراق يحظى بالتصنيف (B) غير الرسمي لدى السوق المالية الدولية ، فعندما عرضت سندات العراق في السوق الدولية منذ اصدارها في عام ٢٠٠٦ ، زاد الدولار الواحد منها وقت ذاك على ٦٠ سنتا وكان مقاربا للمجموعة الائتمانية الدولية نفسها من حيث التصنيف، وان السندات العراقية الدولية نفسها ابتيعت بنحو ٨٠ سنتا للدولار الواحد خلال الاسابيع الماضية،

الاقتصادي | العدد (1853) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تموز 2010

الوكيل الاقدم لوزارة الزراعة: بسبب شح المياه اتجهنا الى التكثيف والتوسع العمودي لزيادة انتاجية غلة الدونم

حوار / ليث محمد رضا

شهد القطاع الزراعي تراجعاً خطيراً ولافتاً للنظر خلال السنوات القليلة الماضية، ماأثر على العجلة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ، وفي ظل غياب المشاريع الزراعية الاستثمارية تراجع الانتاج بشكل كبير . (المدى الاقتصادي) حاورت الوكيل الاقدم لوزارة الزراعة صبحي الجميلي للحديث عن المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي.

× ما سبب تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ، وما خطة الوزارة للعام الحالي باتجاه تنشيط هذا القطاع؟

– نسبة مساهمة القطاع الزراعي تتراوح بين ٩٪ الى ١١٪ من الناتج المحلي الاجمالي و الوزارة تسعى الى الوصول للاكتفاء في بعض المحاصيل الزراعية على أقل تقدير و المؤشرات الزراعية لبعض المحاصيل في هذه السنة تدلل على ان هنالك انجازات و هنالك شيء تحقق بهذا الصدد وخاصة في محصولي الحنطة و الشعير ، اضافة الى ان وزارة الزراعة ومنذ مدة اوقفت استيراد الخضروات بعد ان تأكدت ان الناتج المحلي يسد الحاجة في موسم الذروة ، و قد جاء هذا التحسن في انتاج الخضروات بعد اطلاق القروض الزراعية في اطار المبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة ، و الجهد الذي بذلته الوزارة لتوفير مستلزمات و تشجيع الزراعة المحمية .

وبخصوص حظر استيراد الفواكه و الخضراوات مازال ساري المفعول و حتى اشعار آخر لأن المعطيات و من خلال مراقبة السوق تجعلنا نشعر ان هناك كفاية من الانتاج المحلي الذي يبدو كافياً لسد الحاجة ، وكذلك ففي هذه الفترة ايضاً تحققت ارقام جيدة بالنسبة لانتاج اللحوم و الاحصائيات المتوفرة تشير الى ان ٣٥٪ من مشاريع الانتاج السابقة اعيدت الى العمل،و هناك بعض المطالبات و نحن ندرسها عن كثب لوقف استيراد البيض لكن حتى الان لم نتخذ قراراً و نريد ان نتأكد ان الانتاج المحلي يكفي او يقترب من سد الحاجة المحلية قبل ان نتخذ مثل هكذا قرار،والآن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بأنه بالإمكان في اوقات الذروة و بالتنسيق بين وزارة الزراعة و اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ايقاف الاستيراد لبعض المواد الزراعية لفترة معينة ، و الان نحن نتهيأ لموسم الزراعة الصيفية وبالذات الشلب و الزراعة بشكل عام محددة بعوامل ضاغطة في مقدمتها المياه لكننا في ظل شحة المياه نتجه الى التكثيف الزراعي و التوسع العمودي و ليس الافقي بمعنى زيادة انتاجية غلة الدونم و زيادة انتاجية حيوان المزرعة وزيادة كفاءة مياه الري ، حيث اطلقنا مشروعاً واسعاً و كبيراً هو مشروع قناة الري الحديثة بكلفة وصلت الى ٧٠ مليون دولار و من المؤمل ان يغطي ثلاثة ملايين دونم و هو مركز على محصول الحنطة الذي تجاوز انتاجها مليونين و نصف الى ثلاثة مليون طن و بهذا يغطي اكثر من ٥٠٪ للحاجة المحلية فنحن نقترب تدريجياً من حاجة العراق من الحنطة و هي بحدود اربعة ملايين طن الى اربعة ونصف .

و بخصوص انتاج التمور فبعد ان دخلت الدولة على الخط و استلمت التمور لسنتين العام الماضي و الحالي فالعناية افضل بالنخيل الان نحن ننتج نحو ٦٠٠الف طن وحاجة البلد نحو ١٥٠ الف طن و ممكن تصدير الفائض .

وفيما يخص القروض المتخصصة نحن نعلم ان هناك مواسم انتاج ذروة و هناك وفرة في بعض المحاصيل لذلك فنحن نشجع على الصناعات التحويلية التي تتعامل مع المواد الزراعية كمواد اولية خام و تقوم بتصنيعها و تعليبها كما هو الحال بمعامل معجون الطماطة فاطلقنا الكثير من القروض المتخصصة و غطينا حيزا واسعا من العمليات والفعاليات الزراعية و القروض الميسرة التي تقدمها الدولة من دون تحويلات ادارية فالدولة تتحمل التحويلات الادارية لكنها تدفع للمصرف الزراعي و الفلاح يستلم بشكل مباشر من دون

اية تحويلات و لو اخذنا كل دول العالم ربما نحن الدولة الوحيدة التي تقدم تسهيلات بهذا الشأن،ولدينا ارقام كبيرة و منذ ان اسس صندوق القروض المتخصصة ، كما اننا نهتم بالبحث العلمي و الان نتجه لايجاد اصناف سيما من المحاصيل الاستراتيجية التي تكون جيدة و مقاومة للملوحة و الجفاف وفيها انتاج و مردود جيد و توصلنا لنتائج ناجحة في هذا الشأن مثلاً في الرز هنالك انواع اضافة الى العنبر التقليدي الذي يزرع في العراق هناك اصناف الياسمين و الفرات التي حققت انتاجية جيدة تفوق ١٢٠٠ كيلو غرام و ايضاً ادخلنا اصنافاً جديدة في دجلة و الفرات بالحنطة و هي الاخرى اصناف ذات انتاجية جيدة وعالية و وزارة الزراعة تتوزع مهامها و اختصاصاتها بين توفير المستلزمات و الخدمة و الارشاد و بين البحث و تطوير ماهو موجود .

×القطاع الزراعي يمثل احد اهم القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي فما سبب تراجع الانتاج في هذا القطاع المهم ؟

-هنالك مؤشرات ايجابية و بالتالي من الصعب ان اتحدث عن التراجع بل على العكس فهناك الكثير من الخطوات الايجابية الى الامام فعلينا ان نحدد اي مجال شهد تراجعا. ومع ذلك فان القطاع الزراعي في الفترات الماضية تراكمت به الكثير من الاشكاليات و الصعوبات نتيجة سياسات النظام السابق و للصعوبات التي رافقت العملية الزراعية و تأتي شحة المياه في مقدمة الصعوبات و ايضاً التدهور الذي حصل للاراضي الزراعية التي اهملت و اتلفت بما فيها الاراضي التي استصلحت سابقاً اهملت و لم تجر صيانتها و لدينا مجموعة عوامل للتراجع عملت وتعمل الوزارة على تلافيها في المستقبل و الصعوبات التي نتحدث عنها تراكمت طيلة الفترة السابقة فقد عانى القطاع الزراعي من الاهمال طيلة الفترة السابقة اضافة الى السياسات المرتجلة و غير المنظمة و الان حل مكانها توجه اخر فلدينا خطة خمسية في الوزارة ، و القطاع الزراعي يحتل حيزاً لابأس به من الخطة ،و قد استندت هذه الخطة على خطة وزارة الزراعة للسنوات الخمس القادمة ، و هنالك مجالات نركز عليها و ربما لم تفهم او لم يشعر بها الفلاح او المزارع للوهلة لاولى ، فنحن نتجه من دعم المستلزمات الزراعية رغم اننا الان ندعم الاتجاهين (المستلزمات و المخرجات) الى دعم المخرجات ، وهذا يعد التطبيق العملي له في الاسعار التي تستلم بها محاصيل الحنطة و الشعير وكذلك الرز و التمور ، وكذلك نحن نتعاون مع وزارة الموارد المائية المعنية بشكل اساس بقضايا المياه و استصلاح الاراضي و نعتقد اننا لابد من ان نركز في الفترة القادمة على هذين الموضوعين لاهميتهما للمستقبل الزراعي و كيفية استخدام المياه و تقنين استخدام المياه و نشر التقنيات الحديثة في الري و المعلوم ان الزراعة في العراق تستهلك الكمية الاكبر من المياه بحدود ٧٠٪ من مجمل استهلاكنا للمياه فيجدر بنا في وزارة الزراعة ان نحسن استخدام المياه و ان نقلل المقدار الضائع من الري ، فضلاً عن خطوات استصلاح الاراضي لايقاف تدهور التربة ولاسيما الملوحة ، فمن الضروري ان تتوفر مبازل ليس فقط المبازل الرئيسة و انما ايضاً المبازل الحقلية ،ونرى ان التخصيصات غير كافية قياساً الى الحاجة الى عمليات الاستصلاح و نحن اقترحنا في وزارة الزراعة ان يكون ثمة اطار خارج وزارتي الزراعة و الموارد المائية يعنى فقط بموضوع الاستصلاح الزراعي لاهمية هذا الموضوع في توفير الاراضي المستصلحة .

×ما طبيعة الاستثمارات الزراعية التي تنوي الوزارة اعتمادها خلال المرحلة المقبلة ؟

-الاستثمار من اهتمامات الوزارة و لدينا هيئة مختصة بالاستثمار و هناك فرص استثمارية عديدة و تم تصنيف الاراضي الى اراض ذات مشاكل و اراض اخرى ذات اشكاليات ممكن ان تحل و اراضي مهيأة للاستثمار و هنالك تنسيق و تعاون بين الوزارة و الهيئة الوطنية للاستثمار و سلمنا اراضي و مشاريع استثمارية جاهزة للهيئة الوطنية للاستثمار و ما زلنا نشجع و ندعو للاستثمار في المجالات التي تحتاج لدخول الاستثمار فعلى سبيل المثال المخازن المبردة مثلاً قلة عددها في العراق تدعونا الى ان نشجع الاستثمار و المجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة ايضاً فالوزارة تشجع الاستثمار في هذا الجانب .

× ما تأثير شحة المياه التي يعاني منها العراق حالياً على الانتاج الزراعي ؟

- الان بسبب شحة المياه نحن لانستطيع ان نزرع على نطاق واسع لاننا لا نستطيع توفير الحصة المائية كما في السابق و بالتالي لدينا تقليص في المساحات التي من الممكن ان تؤمن لها الحصص المائية كما حصل في الشلب ففي السنتين الماضيتين وضعت محددات لزراعة الشلب و الان في هذا الموسم هناك تحديد للمساحات المزروعة من الشلب بحكم التجهيز و الوضع في الفرات اكثر صعوبة من دجلة نسبياً، و الوضع في الفرات ما زال صعباً و ما زالت الاطلاقات المائية من الدول المتشاطئة معنا قليلة لا تتناسب مع حاجة العراق و بالتالي نحن لابد من ان نواصل المطالبة بالحصول على حصة عادلة للعراق من المياه سيما مياه دجلة و الفرات و ايضاً الانهر التي ترد من ايران فينبغي ان تؤخذ مصالح العراق بنظر الاعتبار، و اضطررنا لتقليص الخطط الزراعية نتيجة للتحديدات المائية و هذا التقليص في المساحات المزروعة سيؤثر على القطاع الزراعي و بالتالي يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل.

× ما سبب تراجع الانتاج الزراعي المحلي

بالفواكه و الخضر مقابل الانتاج المستورد؟

لدينا وفرة في الانتاج المحلي للخضروات لكن بالنسبة للفواكه مازال انتاجنا المحلي منها لايسد الحاجة المحلية حتى فترات الذروة ولاسيما في محاصيل التفاح و المشمش وباقي الفواكه ، لكن بالنسبة للخضراوات التي اوقفنا استيرادها منذ شهر نيسان و ما زلنا مستمرين في حظر استيراد الخضر لاننا نرى ان الزراعة لدينا تطورت كثيراً و توفرت الخضروات خصوصاً بعد ان اعتمدت الزراعة المحمية و التسهيلات التي ادخلتها الوزارة و الدولة لهذا النوع من الزراعة ، و الان من خلال مراقبتنا للسوق عن طريق لجنة مختصة تراقب معطياته من حيث الكم و السعر فما زالت المعلومات المتوفرة لدينا من خلال المسح الميداني تشير لتوفر الخضروات و انها تسد الحاجة المحلية بل انه في بعض المناطق انتاج بعض المحاصيل وفير كالطماطم والمزارعون يتحدثون عن امكانية التصدير، ونحن نشجع في انتاج الذروة ان يكون لدينا صناعة تحويلية تستطيع ان تستفيد من الناتج المحلي الموجود و تعليبه في مناطق الانتاج على اقل تقدير، و بالرغم من الوفرة النتاجية العالية لدينا صعوبة في التسويق والنقل و هذه واحدة من اشكاليات القطاع الزراعي المرتبطة بالمخازن و وسائل النقل و الثلاجات المبردة و امكانية الاحتفاظ بالمنتوج الى فترة طويلة و وزارة الزراعة تشجع على الاستثمار في هذه الجوانب .

× وماذا بخصوص تراجع الانتاج المحلي من الفواكه؟

- الفواكه لا تسد الحاجة المحلية لحد الان فعلى سبيل المثال الموز لا ينتج لدينا في العراق و كذلك الكيوي بالاضافة الى ان العادات الغذائية للعراقيين ايضاً تبدلت و لم تعد كالسابق و دخلت اصناف لم تكن موجودة في السابق، شكل المائدة تغير و دخلت فواكه لا تنتج في العراق لانها تحتاج لظروف ملائمة لانتاجها.

نحن نتساءل عن اسباب تراجع الانتاج لبرتقال ديالى مثلاً ؟

الزراعة في ديالى تواجه صعوبات جدية نتيجة لقلة المياه و تكاد الناس ان لا تستطيع الحصول على مياه الشرب نتيجة للصعوبات الموجودة رغم انني في الامس كنت اتحدث الى مدير زراعة ديالى و السنة افضل من السنوات السابقة حتى بانتاجية الحنطة و ايضاً امس في مجلس الوزارة اقررنا طرق وقائية للحفاظ على البساتين و هنالك امراض دخلت الى العراق نتيجة للدخول العشوائي للمنتجات لفترة معينة دون ان تكون هناك سيطرة على الحدود لكن الان الوضع افضل في هذا الاتجاه و يوجد تعاون بين وزارة الزراعة و الوزارات المعنية بخصوص المنافذ الحدودية و السيطرة على المواد و ضرورة ان تكون و فق اجازات استيراد منظمة تخضع للرقابة و السيطرة.

ما اجراءاتكم في اتجاه دعم المنتج الزراعي المحلي؟

اولى هذه الاجراءات هي وقف الاستيراد لفترات معينة كنوع من الحماية و اعطاء فرصة للمنتوج المحلي لان يأخذ دوره و ينافس ، و الشيء الاخر ان قانون التعرفة الكمركية سيدخل الى حيز التنفيذ الامر الذي سيساعد و يمكن الناتج المحلي من ان ينافس المستورد فعلى اقل تقدير لو سرنا على وفق هذه الخطوات و تمكنا من جعل المنتج المحلي منافساً للاجنبي، و ان تخفض كلف الانتاج التي ما زالت مرتفعة لان القطاع الزراعي لا يرتبط فقط بوزارة الزراعة بل يرتبط بالكهرباء و النفط و هذا يقتضي ان تذلل الدولة الصعوبات الموجودة في هذه القطاعات لكي نستطيع ان نسهم بخفض كلف الانتاج و بالتالي يستطيع المنتج المحلي المنافسة ، و نحن نقدم قروضاً على البذور و على تهيئة الارض و هناك اجراءات مجانية تقدمها الوزارة لمساعدة المزارعين مثل تعفير بذور الحنطة فهو مجاني و مكافحة الدوباس مجانية اضافة الى ما تقدمه من اسمدة مدعومة للمزارعين و الفلاحين ، فكل هذه الخطوات مجتمعة مع العديد من الاجراءات الاخرى بما فيها النايلون و البلاستك بأسعارها المدعومة و الآلات الزراعية سعياً لخفض كلف الانتاج للمواد الزراعية لكي يستطيع القطاع دخول السوق و المنافسة مع المنتج الاجنبي.

× هل للعراق من خطة في مجال رفع الانتاج الزراعي من البذور؟

- انتاج الطن من البذور يكلف الدولة بحدود مليون و ٢٠٠ الف دينار و الدولة تقدمه للمزارعين بحدود ٤٠٠ الف و بذلك ٨٠٠ الف دينار هي دعم للمزارعين و ايضاً الدولة تقدم قروضاً ميسرة في هذا الشأن و يستطيع المزارع ان يأخذ قروضاً في هذا الشأن لزراعة الحنطة ، فالدعم بأشكال مختلفة حتى ان الدولة خصصت مبالغ لدعم المزارعين في المشتقات النفطية بهدف خفض كلف الانتاج في العمليات الزراعية.

هل ان التخصيصات الاستثمارية لوزارة الزراعة و قلة الدعم الحكومي سبب في استقالة الوزير السابق ام ثمة اسباب سياسية؟

× سبب الاستقالة هو لظروف خاصة و شخصية تتعلق بالوزير د. علي البهادلي و ليس لها علاقة بالدعم و لا بالتخصيصات ،و لابد ان اذكر كلمة في هذا الشأن فالوزير السابق قدم الكثير للقطاع الزراعي و خدم هذا القطاع و ما زال موضع احترام و تقدير من قبل العاملين في هذا القطاع و هو رجل كريم و فاضل و باحث و اكاديمي معروف على مستوى العراق و حتى في الخارج و بالتالي مساهماته كبيرة في هذا و هو ابن القطاع الزراعي.

الاقتصادي | العدد (1853)السنة السابعة -الثلاثاء (20) تموز 2010

تحقيق / المدى الاقتصادي

شهدت الاسواق المحلية اغراقاً بالسلع ذات الماركات والعلامات التجارية المقلدة مع انتشار المطابع السرية للتزييف والتزوير وضرب العلامات التجارية ، بحيث شكلت مظهراً لما يعرف بالإقتصاد الموازي أو الإقتصاد السري الذي يقوم به هواة الربح السريع خارج الاطر القانونية. ولعل استخدام العلامات التجارية العالمية لتسهيل شراء السلع كان بسبب انعدام الثقة لدى المواطن تجاه صناعاته المحلية. ويكمن مشهد تزوير الماركات التجارية بأن تكون الجهة المزورة للسلعة في بلد المنشأ نفسه في شركة اخرى او ان يكون بلداً آخر و النتيجة واحدة بأن السلعة تتجه إلى العراق، و رغم محاولات القضاء على هذه الظاهرة المضرة باقتصاد البلاد إلا أن الأمر مازال مستمراً مع وجود سلع أثبتت نجاحها بعلامات تجارية خاصة بها إلا أن هناك منتجات بعلامات مزورة أو بأسماء تجارية لماركات عالمية سواء أكانت متوفرة في السوق عن طريق استيرادها أو تهريبها من دول الجوار أو عن طريق صناعتها محليا في العراق.

مافيا تزوير ماركات السلع التجارية تغرق الأسواق وتبدد ثقة المستهلك

أصحاب محال تجارية

محمد هادي يقول: انا اعمل في بيع المبردات الإيرانية و هي اكثر السلع تصريفاً لدي لكثرة الطلب عليها و احرص على توفير الافضل لزبائني لكي اكسبهم، ففي السابق كنت اجلب مبردات نوع برفاب التي هي سريعة التصريف ، اما الان فقد تم تزوير هذه النوعية ما جعلنا نميز بين الباب الأول و الباب الثاني و التزوير مما سبب لنا احراجات كبيرة مع المواطنين و الان اي سلعة تشهد قبولاً يتم تقليدها سريعاً وكذلك الحال بالنسبة لاجهزة التبريد .

محمد علاء (٤٤ عاماً) قال : نحن نتعامل عادة مع الوكيل التجاري للمنتج ولا نتعامل مع غيره وذلك لكي يتحمل هو مسؤولية المنتج وتخزينه ، و لكن أحيانا هناك أشياء تكون مميزة وغير متوفرة في السوق وهذه الأشياء حين توجد في محل فمعنى ذلك أن هناك تاجراً قد قام بجلبها لحسابه الخاص أو المحل ذاته يكون قد قام باستيرادها لمحله .

أما نعيم خضير (٣٧ عاماً) فقال: حدث معي مرة أن قمت بشراء منتج غذائي بطريقة سريعة من محل جملة ولسوء الحظ تبين فيما بعد أن سوء تخزينها لديه أصابها تلف وخسرت مالي و زبائني لأنه كلما فتح أحدهم العلبة قام بإرجاعها لي مع إعلامي بأنه لن يتعامل معي ومن يومها أصبحت أتعامل مع الوكيل الرسمي للمنتج برغم تحكمه بالسوق وقيامه برفع الأسعار كلما أراد ونحن بدورنا نرفعها على المواطن .

جعفر عاصم (٥٥ عاماً) : أنا أحاول قدر الإمكان ألا أخالف المتبع في السوق من شراء وبيع من الوكيل الوحيد ولكن أحيانا هناك منتجات عليها الطلب فيجب أن تتوافر دائما في المحل لأنني لدي زبائني الذين لا أود أن أخسرهم لذا أحيانا أقوم بشراء البضاعة من أي تاجر جملة يبيعها وأتعرض أحيانا للغش حيث إن اغلب السوق غارق بالمنتجات المقلدة والتي تباع أحيانا بأقل من نصف الثمن لكن ليست تقليداً عراقياً ، حيث هناك تزوير من نوع آخر بوجود أشخاص يقومون بجلب سلع مقلدة في دول مجاورة ويبيعون المنتج على أساس أنه مستورد من دولة أوروبية هناك أيضا تزوير في بلد المنشأ أو تاريخ الصنع والانتهاء .

و يقول ناصر علي صاحب محل عوينات : ان فصل الصيف يشهد تهريب النظارات من بعض التجار لتباع على(الارصفة) بمبالغ زهيدة وعدساتها بلاستيك تؤذي العين وتسبب العمى خاصة ان بعض الشباب يشتري النظارة لون ملابسه تماشيا مع الأناقة ولا يعلم انه يرتدي نظارة في مظهرها انيقة و باطنها تهلك العين وتسبب العمى .

المواطنون

و يقول احمد ماجد (٣٢ عاماً): أنا غير مستعد لشراء بضاعة من الماركات الأصلية، "فأنا لا أثق بها"، فضلا عن أن "الموضات تتغيير بسرعة فأنا أشترى ما أريد بأسعار زهيدة، وهذه العملية تمكنني من اقتناء احتياجاتي بشكل أفضل كما أنها لا تكلفني مبالغ كبيرة".

جلال محسن (٥٢ عاما) : نحن لا نقوم بشراء المواد المقلدة أو المغشوشة لخوفنا من انتهاء صلاحيتها أو لسوء نتائج مفعولها أو لعدم تأكدنا من مصدر إنتاجها سيما المواد الغذائية حيث الصحة تاج فوق رؤوس الأصحاء لا يراها إلا المرضى ولا يمكننا أن نضحي أو نغامر بها.

حازم علي (٢٤ عاماً) : أنا أضطر أحيانا لشراء أشياء غير أصلية ومقلدة لانني فقير الحال وليس بأمكاني شراء الأشياء الأصلية فهذه المنتجات تحل مشكلة لدى المواطنين الذين يعانون مثلنا ظروف الحياة وكثرة الأبناء .

نبيلة ياسين (٢٧ عاماً) نطالب الاجهزة الامنية بتكثيف الحملات علي الاسواق للقضاء تماما على هذه الظاهرة التي تفشت بالاسواق المحلية وبسببها لم تعد لأحد ثقة بالسوق المحلية .

فيما يقول عزيز مصطفى (٢٢ عاماً) : أنا لا اهتم بماركة البضاعة التي اشتريها،

حازم علي (٢٤ عاماً) : أنا أضطر أحيانا لشراء أشياء غير أصلية ومقلدة لانني فقير الحال وليس بأمكاني شراء الأشياء الأصلية فهذه المنتجات تحل مشكلة لدى المواطنين الذين يعانون مثلنا ظروف الحياة وكثرة الأبناء . نبيلة ياسين (٢٧ عاماً) نطالب الاجهزة الامنية بتكثيف الحملات علي الاسواق للقضاء تماما على هذه الظاهرة التي تفشت بالاسواق المحلية وبسببها لم تعد لأحد ثقة بالسوق المحلية .

بل اريد بضاعة رخيصة فلو تحدثنا عن الملابس انا اهتم بالموضة و السعر و لا اهتم بالنوعية .

ويقول المواطن علي محمد (٥٨ عاماً):ان تزوير الماركات التجارية لا يقتصر على مبردات الهواء و مكيفاته الا انها اصبحت ظاهرة هذه الايام فعندما نذهب لشراء سلعة ما نقف في حيرة أمام سلع الباب الاول او الثاني و غيرها من التسميات .

و تقول المواطنة سامية محسن(٣٦ عاماً) : هناك اساليب متعددة في التزوير بضمنها احتيال على القانون بتسجيل علامات تجارية مشابهة للعلامات المرغوبة ، فمثلاً في الشتاء الماضي أردت شراء سخان مياه و عندما وجدت ماركة (الطحان) الشهيرة سارعت لشراء السخان لانني اعرف عنها المتانة والجودة هي شركة عراقية لكن عندما رجعت إلى البيت و دققت القراءة وجدت الاسم (الطعان) و قد تم تحريف العين بطريقة مريبة تجعلها اشبه بالحاء!

وقد اتفق معها علاء مصطفى (٢٣ عاماً) الذي يقول انه اشترى مكبرات صوتية من نوع (الـ جي) و عندما رجع إلى البيت تبين انها ليست (الـ جي) بل (الـ جي اي) و قد تم تصغير حرف اي لدرجة انه لا يرى بالعين المجردة من اجل خداع المستهلك.

مزورون في قارعة الطريق!

توجهنا لسوق مريدي معقل المزورين كما يشاع من دون ان نعلن اننا صحافة و عندما دخلنا السوق و صادفنا احد المزورين الذي توسط الطريق في وضح النهار و اخذ يصيح بصوته الجهوري: جنسية ، باجات كل الانواع، اي وثيقة، اي مستمسك !!! اي ختم، كل شيء ونادينا عليه مع تعجبنا بمجاهرته بهذه التجاوزات القانونية التي يتغنى بها من دون رادع او حتى معترض و الناس حوله يزاولون حياتهم بشكل طبيعي، بل الأدهى من ذلك انه لم يكن الوحيد، بل كان له زملاء منافسون في المكان نفسه حتى ان الباحث عن التزوير حسب مشاهدتنا اذا لم يتفق مع احد المزورين يتجه لغيره فالمزورون كثر ، وقبل ان ننبس ببنت شفة بادرنا ذلك الرجل الرث بعرض خدماته موضحاً ان بأمكانه تزوير هويات (باجات) لوظائف امنية حساسة على حد قوله و وثائق مهمة فأخبرناه بأننا نبحث عن المتخصصين بتزوير ماركات الاجهزة الكهربائية بعد ان اقتنع بأن لدينا بضاعة كبيرة و لكننا نريد ترتيب موضوع الماركة لكي نصرفها فأجابنا بأن الطلب غير موجود لديه و لكن بأمكانه مساعدتنا اي تسهيل امرنا على حد قوله لكن بشرط ان يحصل على (البخشيش) و حين وعدناه بإعطائه مايريد قال: ان عمل كهذا هو من احتراف (الحجي) ابو هبة الذي لا يصعب عليه شيء و قلنا له ان الوقت ليس بصالحنا و نريد انجاز الاتفاق بسرعة ليعجل بأخذنا لأبي هبة فطلب منا البقاء في مكاننا ثم استخدم هاتفه و بالرغم من انه حاول منعنا من سماع المكالمة لكن تمكنا من سماعه و هو يبشر أبا هبة بأنه جلب له زبون من العيار الثقيل (حجي جبتلك معميل مبين عليه طاك !) و لم تكن الا دقائق حتى جاء لنا ابو هبة الذي بدت عليه علامات الترف فاستضافنا في سيارته الفخمة للحديث حيث أخبرنا كيف يعمل بالعلامات التجارية مقلدة كما يحب تسميتها بدلا من مزورة وكيف أصبحت تلك المنتجات مطلوبة في السوق،وقد أبدى في حديثه معنا من الكلام المؤدب وروح التعاون ما يتنافى مع مهنته التي تعد جريمة قانونية، و حين عرضنا طلبنا ، اذ قلنا له اننا نريد ملصقات حرارية سميكة مطابقة لنموذج مبردات الهواء و حين شددنا عليه في موضوع المطابقة و الدقة ابتسم ليطمئننا قائلاً: انه سبق ان عمل في ماركات المبردات الايرانية تحديداً ، و المضحك المبكي يرى انه يدعم الصناعة العراقية بالرغم من ان الناس لايثقون بها من خلال خداعهم متناسياً هؤلاء الناس ايضاً عراقيون و مستدلاً على كلامه بالنموذج الصيني الذي يقلد الماركات العالمية ! و حينما اوضحنا لهم بأننا نريد ١٠٠ الف ملصق حراري مقلد للماركة التي هو نصحنا بها (فرباب) قال ان القطعة الواحدة بـ ١٠٠ دينار و بعد طول سجال و تفاوض اتفقنا على خمسين دينار للقطعة ليكون المجموع خمسة ملايين دينار و اتفقنا على البدء بالعمل فور جلب عربون من المبلغ بأن نلتقي الطريقة نفسها لانه رفض إعطاءنا رقم هاتفه متذرعاً بأنه يتخذ اجراءات امان لا اكثر فهو و ثق بنا على حد قوله.

تقول المواطنة سامية محسن(٣٦ عاماً) : هناك اساليب متعددة في التزوير بضمنها احتيال على القانون بتسجيل علامات تجارية مشابهة للعلامات المرغوبة ، فمثلاً في الشتاء الماضي أردت شراء سخان مياه و عندما رجعت إلى البيت و دققت القراءة وجدت الاسم (الطعان) و قد تم تحريف العين بطريقة مريبة تجعلها اشبه بالحاء!

مطابع لتزوير العلامات التجارية

العديد من المطابع غير المرخصة تنشط بشكل كثيف و تفوق عدد المطابع المرخصة و الرسمية لذلك فالضرورة تحتم العمل على اتخاذ الاجراءات لمواجهة مافيا تزوير العلامات التجارية، ان الاسواق تشهد حاليا ظاهرة وجود بضائع تحمل علامات تجارية مقلدة فضلا عن تزوير بلد المنشأ.

مدير مكافحة الجريمة الاقتصادية العميد وضاح صرح لنا قائلاً : لقد القينا القبض على اصحاب مطابع في شارع السعدون متورطين بتزوير الماركات التجارية خصوصا للمبردات الايرانية و اجهزة التبريد و هؤلاء المجرمون مرتبطين بآخرين يقومون بتصنيع الاجهزة في دول الجوار او حتى داخل العراق ، و اكد انهم يقومون بضرب العلامات التجارية لمصلحة مصانع تنتج سلعاً رديئة بعبوات مماثلة للعبوات الحقيقية التي تستخدمها الشركات صاحبة الماركات التجارية المعروفة.

مكمن العلة

الخبير الاقتصادي د. ستار البياتي تحدث قائلاً : السبب في هذه المسألة هو ضعف القانون بشكل عام و غياب قانون لحماية المستهلك خلال المرحلة الماضية و اليوم يوجد قانون لحماية المستهلك و يتضمن اشارة لهكذا مسائل و ما يتعرض له المستهلك و الاجراءات التي ينبغي ان تتخذ لحماية المستهلك لكن للأسف حتى الآن لم يفعل قانون حماية المستهلك و يفترض ان يكون ثمة اهتمام بحقوق الملكية الفكرية و بضمنها العلامات التجارية اي اننا نحفظ حقوق الشركات التي تتكبد خسائر كبيرة جراء هكذا مسألة فأذا حققنا هذه المسألة فعلنا القوانين و نهضنا بدور الجهاز المركزي للتقييس و السيطرة النوعية سنتمكن من حفظ حقوق الشركات و العلامات التجارية من الغش و الخداع و في ذات الوقت نحمي المستهلك العراقي من الغش و الخداع الذي تعرض له خلال الفترة الماضية و هذه المسألة لا تتعلق فقط بالعلامات التجارية او الشركات الاجنبية و انما حتى بالنسبة للشركات العراقية لاننا خلال سنوات طوال كنا نمتلك صناعة متميزة وشركات متميزة و منتوجاً وطنياً كان معروف في السوق العراقية ينبغي ان نحافظ على حقوق تلك الشركات بأحترام العلامات التجارية فعلينا ان نحافظ على سمعة الصناعة العراقية و اعادة الثقة بين التاجر و المستهلك و الصناعي العراقي.

الخبير الاقتصادي غازي الكناني قال : التقليد كثير وموضوعه خطير اذ لا توجد حماية للمنتج و لا للمستهلك و الكل يتضرر من هذه العملية و هؤلاء المزورون يستخدمون خدعاً فبعض الشركات تتلاعب على القانون و قد تغير حرفاً واحداً من الماركة بالشكل نفسه لذلك ينبغي القضاء على مثل هذه الظاهرة ،حيث شهدت السوق العراقية في الفترة الماضية إغراقاً سلعياً وهذا من قبل شركات و دول مختلفة و من المتوقع في ظل ما حصل ان تدخل سلع مغشوشة و لذلك تعرضت السلع الموجودة لغش تجاري و غش صناعي و ضمن هذا الغش كان ماحصل مع العلامات التجارية فالكثير من ذوي النفوس الضعيفة ممن يحاولون الربح على حساب المستهلك العراقي من خلال تزوير الماركات و العلامات التجارية.

بينما قال الاستاذ في معهد الادارة و الاقتصاد د. احمد حافظ : ان عملية تزوير العلامات الاقتصادية الهدف منها في حقيقة الامر ارباك الوضع الاقتصادي من خلال جعل المستهلك امام خيارات متعددة و من اجل تجنيب المستهلك هذه الخيارات المتعددة و الهدر بالمال العام و اموال المستهلك يجب ان تخضع هذه العلامات التجارية للسيطرة النوعية على اقل تقدير لكي نحد من تلك العلامات التجارية المتنوعة المنشأ التي هي في واقع الحال رديئة المنشأ لان هناك فرقاً بين التنوع و الرداءة و الغش فالتنوع هو وجود اكثر من مصنع ينتج ذات السلعة و هذا ما يسمى بسوق المنافسة الاحتكارية فهناك وجود عدد من السلع تكون متشابهة في بعض الاحيان و لكنها تختلف من حيث الماركة التجارية و العلامات التجارية لذلك نرى هذا المستهلك يفضل ماركة معينة و هذا مقبول اقتصادياً الا انه عندما يوجد اكثر من منشأ الا انه هو منشأ واحد رديء و هذا امر مرفوض فأزالة الليبلات التجارية و وضع ليبلات لماركات تجارية هو تزوير لذلك ينبغي استعادة جهود الجهاز المركزي للتقييس و السيطرة النوعية و فاعلية المراقبة التجارية لهذه السلع .

د. رعد العتابي المحلل الاقتصادي: السلع المزورة عادة تكون اقل جودة من السلع الاصلية و لابد من دولة تشجع استهلاك السلع ذات الماركات الاصلية و المنشأ الجيد لتلافي الهدر في رؤوس الاموال المنتقلة الى الخارج و كذلك يؤكد انتقال سلع الجيدة بماركات عالمية جديدة لانها تكون خاضعة للرقابة مما يشجع الصناعة الوطنية و يفتح امامها فرص المنافسة مع تلك السلع الجيدة و تحاول الوصول الى تلك السلع من خلال التميز بالجودة العالية و السعر المناسب و هنا ينظر المستهلك للاسعار و يميز بين السلعة الجيدة و الرديئة من خلال جهاز الاسعار و الخلاصة ان سرقة ماركة معينة ضمن فوضى المنافسة في الاسواق العالمية يؤثر بكل تأكيد على تلك السلعة لحين تغير سلوك المستهلك و معرفة الفرق خلال جهاز الاسعار.

الاقتصادي | العدد (1853) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تموز 2010

مليون وحدة سكنية للاستثمار..مسكن آلام أم مَسْكَن إنسان

الدكتور عبد الحسين العنبكي

لاشك ان بلد مثل العراق لديه فجوة سكن تقدر بأكثر من (٢ مليون) وحدة سكنية ولديه معدل نمو سكاني عالي يقدر بـ (٣٪) يحتاج الى استثمارات كبيرة في مجال الاسكان من أجل ردم الفجوة واشباع الطلب المستمر على الوحدات السكنية، ناهيك عن أهمية قطاع الاسكان في تحريك قوى العرض والطلب بوصفه اكثر القطاعات يعتمد على المدخلات المحلية، وبإمكانه تحريك الكثير من الصناعات والانشطة السائدة كالمواد الانشائية والصحية والتأسيسات الكهربائية والمائية، فضلاً عن احتياج هذا القطاع الكثيف الى الكثير من العمالة العراقية من عمال وحرفيين ومهندسين الامر الذي ينعكس ايجاباً في توليد الدخول وتحسين المستوى المعاشي للكثير من الشرائح الاجتماعية المحدودة والمتوسطة الدخل، ناهيك عن رواج التجارة في الكثير من المستلزمات المكملة الاخرى ، وفي خضم هذه الظروف تتقدم الهيئة الوطنية للاستثمار بمشروع استثماري لبناء مجمعات سكنية لموظفي الدولة بطاقة مليون وحدة سكنية .

ونحن اذ نثمن عالياً وندعم هذا النوع من المشاريع العملاقة التي ستكون كفيلة باحداث طفرة كبيرة في الاستثمار والتشغيل والتنمية فيما لو نفذ فعلا ، الا اننا، في الوقت ذاته نخشى من الغلو في التفاؤل المبني على استدراج رقمي قد يأخذنا بعيداً عن الحقيقة وعن حجم الطاقات الاستيعابية للاستثمار وإمكانيات هيئات الاستثمار الفتية ، ويمكن التركيز على نقاط الاختناق وغياب الصورة الكاملة في المشروع من خلال الاتي:

١. في الوقت الذي نؤمن فيه بوجود نقص في الاستثمار لكافة القطاعات الاقتصادية (الانتاجية والخدمية) وليس فقط الإسكان،إلا أن الطاقة الاستيعابية للاستثمار عادة ماتكون مكبلة بالعوامل المكملة الاخرى كالقدرات الادارية والمؤسسية والتشريعية والتمويلية وتعقيدات الاجراءات الحكومية وعدم مرونة اجهزة الدولة في التعاطي مع الاستثمار وغياب دور (النافذة الواحدة) وشللها عن اداء مهامها وغياب المصارف التجارية القادرة على العمل بمرونة للاستجابة لمتطلبات التمويل والتسهيلات والخدمات المصرفية المتعلقة بالمستثمرين والضعف الحاد في قطاع التأمين والحالات المستشرية من الفساد وعدم الانضباط الوظيفي وغياب الشفافية والحكم الرشيد ومدى القدرة على توفير البنى التحتية والظروف المعيشية والخدمية في المجمعات السكنية المقامة، فكلنا يعرف ان في العراق اقيمت الكثير من التجمعات السكنية بعد توزيع الاراضي على الاهالي الذين بذلوا الغالي والرخيص من اجل بناء المساكن وقد نجحوا في بناء احياء كاملة منذ ثمانينيات القرن الماضي ، وشهدت الوحدات السكنية فيها والاراضي طفرات سعرية كبيرة مبنية على توقعات متفائلة حول مدنهم الجديدة الا ان الدولة قد خيبت آمالهم وتحولت أزقة وشوارع تلك المدن الى مستنقعات تنمو فيها اشكال المخلوقات من قصب وبردي وحشرات وبعوض وتحولت الى طاردة للسكان وتدنت اسعار الوحدات السكنية فيها الى حد يكون فيه من المجدي تهديم الدار والاستفادة من بعض المواد الداخله فيه للبناء في مناطق اخرى ، فما بالك والامر يتعلق بمليون وحدة سكنية في بلد مهدم البنى التحتية من طرق وجسور وشبكات ماء ومجاري وكهرباء فضلاً عن النقص الكبير في خدمات الصحة والتعليم وشروط العيش والبيئة والترفيه العام.

٢. ان الاستثمار الكلي في الاقتصاد هو حاصل جمع الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص، وحيث ان الاستثمار الخاص في قطاع الاسكان سوف يتركز في بناء الوحدات السكنية (مليون وحدة) وسوف يستنفد تقريبا (٥٠ مليار دولار) بافتراض ان ثمن الوحدة (١٠٠متر مربع) هو ٥٠٠٠٠ دولار وفق للمشروع المقترح ، فان الاستثمار الحكومي المخصص لقطاع الاسكان يفترض ان يتجه بالكامل الى البنى التحتية والخدمات العامة في المجمعات السكنية الجديدة ، واذا افترضنا ان معدل العائلة هو (٥) أشخاص فان البنى التحتية والخدمات العامة يفترض ان تشيد وتقام لـ(٥) مليون نسمة، اي بمستوى نفوس دولة بحجم الاردن اذا ما اريد للمواطن العراقي ان يعيش المستوى اللائق به، وحيث ان تخصيصات الموازنة الاستثمارية لكافة الوزارات باستثناء النفط والكهرباء وتنمية الاقاليم والمحافظات هي (١٣) و(١٦,٦) و (٢٣) ترليون دينار للسنوات ٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣ على التوالي (وفقا لتقديرات ستراتيجية الموازنة)، اي مامجموعه (٥٢,٦) ترليون دينار اي مايعادل (٤٥) مليار دولار، فان هذا المبلغ (اذا وفقط اذا) وجه بالكامل للمجمعات السكنية الجديدة و(اذا و فقط اذا) وجه بالكامل لانجاز مشاريع حقيقة ومدروسة ودون اي شكل من اشكال الفساد، سوف لن يكون قادراً على توفير الخدمات وظروف العيش المناسبة لمن سيتم تسويق الوحدات السكنية لهم، علماً ان فرضيات هذا السيناريو مستحيلة التطبيق لوجود مجالات كثيرة تحتاج الى توجيه التخصيصات الاستثمارية لها وتحضى بأولوية مجتمعية واولوية لدى متخذ القرار، فضلا عن اننا قد نحتاج الى خمسة اضعاف هذا المبلغ لتوفير شروط العيش وهذا ما لن يتوفر في الموازنة العامة لا في الامد القصير ولا في المتوسط بحيث تتآكل المجمعات السكنية (اذا ما بنيت حقا) ويعتريها سرطان الاهمال كسابقاتها لنقع من جديد في فوضى المشارع التنموية المبتورة .

٣. يا اخوتنا في الهيئة الوطنية للاستثمار ،ان الاستثمار متغير اقتصادي بامتياز وله اثر مباشر في جانبي العرض والطلب للسوقين

ان الاستثمار الكلي في الاقتصاد هو حاصل جمع الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص، وحيث ان الاستثمار الخاص في قطاع الاسكان سوف يتركز في بناء الوحدات السكنية (مليون وحدة) وسوف يستنفد تقريبا (٥٠ مليار دولار) بافتراض ان ثمن الوحدة (١٠٠متر مربع) هو ٥٠٠٠٠ دولار وفق للمشروع المقترح ،

الحقيقية والمالية وقرارات الاستثمار لاتبنى بحسابات وامزجة (فنية وهندسية) وانما تبنى بحسابات وامزجة (اقتصادية ومالية) مدروسة بوصفها جزء لايتجزء من حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية والصورة الاقتصادية الكاملة، وهذه للأسف الشديد مفقودة لدى مقترحي مثل هذه المشاريع العملاقة التي يذهبون بها تحت اجنحة الظلام الى اجتماعات مجلس الوزراء للمصادقة عليها دون دراسة اقتصادية معمقة في بلد صار المنطق الاقتصادي فيه مستباحاً وأصحابه الحقيقيين خلف ستار (الفلاتر والحواشي الضيقة)الأمر الذي يضطرنا الى الذهاب بآرائنا الى الاعلام علنا لنجد من يسمعها .

٤. ونحن نخوض غمار الاصلاح والتحول الاقتصادي ونسعى لجعل القطاع الخاص هو القطاع القائد والفاعل في العمليات الاقتصادية في القطاعات كافة ، كنا نأمل ان لاتكون توجهات الاستثمار مغايرة لتوجهات الاصلاح الاقتصادي بل يجب ان تكون اداة فاعلة فيه ، فالاستثمار والقطاع الخاص مرهون بوجود وتطور اي منهما بالاخر ، ومن هنا يفترض ان لايكون المشروع المقترح حصراً للموظفين في الدولة لأن ذلك يعطي مزايا اضافية للعاملين في القطاع العام في ظروف صار فيها القطاع الحكومي الجاذب الاكبر والقطاع الخاص الطارد الاكبر، وصارت الدولة مترهلة وغير قادرة على التحرك السريع لضخامة وتوسع الهيكل الاداري والروتيني، الامر الذي يتطلب قلب المعادله واعطاء الامتيازات للعاملين في القطاع الخاص وليس العكس، وبغية استحواذ الرساميل على الوحدات السكنية والمضاربة بها لتحقيق الارباح ،يمكن الاشتراط في آلية التسويق بان لايحق لشخص واحد شراء أكثر من وحدة سكنية واحدة لمنع المضاربة.

٥. ذكر في المشروع المقترح كلفة المتر المربع الواحد وتم ربطه بسعر البيع واسلوب الدفع دون ان يذكروا لنا ما الذي يجنيه المستثمر المجازف بأمواله في بيئة استثمارية غير جاذبة تعج بنواقص ومنغصات عدم التنافس وعدم الشفافية وعدم الوضوح وهو يبيع وحداته السكنية بسعر الكلفة ، ثم ما الذي سوف يقنع المستثمر (البائع) للبيع بالتقسيط المريح هذا حيث (٢٥٪) من قيمة الوحدة السكنية عند التسجيل وتقسيط الباقي على مدى (١٠-١٥ سنة) ، فهو قطاع خاص ياسادة وليس من المفيد تحميله مسؤولية اجتماعية ومبرات خيرية تجاه شرائح اجتماعية فقيرة او هشة لان ذلك مسؤولية الدولة ولا يدخل ضمن حسابات (الكلفة / الربح) مهما كان المستثمر طيب القلب ووطني وما الى ذلك من النعوت الحسنة ، فلا تلبسوا المستثمر جلباب رعاية الدولة لابنائها المساكين وما اكثرهم لانها ليست مسؤوليته وعليكم ان تفصلوا بين رغبات القطاع الخاص وتدعوها تنطلق لتبني بلد مهدم والرغبات الابوية للدولة ، فاي مستثمر هذا الذي ينتظر ١٥ عام ليسدد له ثمن ما يبيع دون مقابل.

٦. اذا كنتم تقصدون ان الدولة من تدفع للمستثمر ثمن الوحدات السكنية وتتحمل هي مسؤولية التقسيط المريح (فهو ممكن) ولكن لماذا لا تقولوها صراحة ام ان صورة التغطية المالية غير مفهومة حتى من قبل مقترح المشروع ذاته (والمصيبة هنا اعظم) ثم ان ذلك يرتب على الدولة ان تكون هي الجهة الدافعة للمستثمر نيابة عن الموظف وهذا يعني اقراض دون فوائد بضمانة الراتب، مما يخلق اعباء مالية على الدولة يمكن ان تستخدمها في انشاء البنى التحتية للمجمعات المزمع اقامتها من خلال الاستثمار وهذه سياسة مالية لاندري ان كان واضع السياسة الاستثمارية قد نسق معها في هذا التوجه ام لا ، فضلا عن كون الامعان اكثر في دعم شريحة الموظفين دون شرائح المجتمع العاملة في القطاع الخاص التي تستحق منا في اطار التحول نحو اقتصاد السوق اقراضا ميسرة وتشريعات تحمي حقوق العمل والضمان والمرتب والتقاعد اسوة بالعاملين في الدولة هذا الامر يعد مشكلة بحد ذاته وليس حلا .

٧. نحن بهذه الآلية سوف نقييد الطلب على الوحدات السكنية بحصره في اطار الموظفين، بينما بأمكان الطلب المتأتي من القطاع الخاص ان يخلق حالة كبيرة من الرواج ويزيد من سرعة تدفق النقود وتسويق الوحدات السكنية ليكون بمقدور المستثمر التوسع لاحقاً بأقامة مجمعات سكنية اخرى وتنشيط الفعاليات الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع.

٨. لم نر في المشروع المقترح أدواراً لهيئات الاستثمار في المحافظات من حيث اقرار المشروع وحصة كل محافظة من الوحدات السكنية وحجم (فجوة السكن) فيها والأراضي التي سوف يتم اتاحتها للمستثمر وهل المشروع سوف يعرض كمشروع واحد ولمستثمر واحد ام هو مجزأ لعدة مشاريع وعدة مستثمرين وعدة مواقع طبوغرافية؟ وما سبل الترويج له واستقدام العروض والتنافس وصلاحية منح الاجازة وهل هي اجازة واحدة ام عدة اجازات لعدة مشاريع؟ واذا كان الامر كذلك لماذا نبقي المستثمر تائهاً في عتمة الفضاءات الاجمالية والعمومية فنغرس لديه الشعور بهلامية المشروع وانه اقرب الى الخيال منه الى الواقع .

٩. نرى ضرورة ان تكون مساحة الوحدات السكنية متفاوتة لتسمح بالمرونة في تسويقها للفئات الاجتماعية المتفاوتة، وان تكون مراحل التنفيذ وفق سقوف زمنية منطقية تنسجم والطاقات الاستيعابية للاستثمار وان تكون اعداد الوحدات السكنية منسجمة هي الاخرى زمانيا ومكانيا مع القدرة على توفير شروط العيش الكريم فيها والقدرة التمويلية لها لكي نضمن ان تلك المجمعات المزمع اقامتها هي فعلا مساكن للناس وليست مسكنات لآلامهم صادرة عن خيال اعلامي خصب يطلق البالونات الكبيرة الى الفضاء بين الفينة والاخرى.

معلومات التنمية في الاقتصاد العراق

د.صائب نوري

يمتاز الاقتصاد العراقي بتفاعله مع الأوضاع السياسية والاجتماعية، لذا واجهت عملية التنمية مصاعب وعقبات عديدة في عقد الثمانينيات وما بعدها بسبب الحروب من سنة ١٩٨٠ الحرب مع ايران والتي استمرت ثمان سنوات ونجمت عنها أضرار في البنى التحتية والقطاعات الانتاجية إذ تقدر الاضرار بـ (٤٥٠) مليار دولار وهذا لايشمل اضرار القوى المباشرة والتأثيرات الاجتماعية، ثم حرب الخليج الثانية سنة (١٩٩١) وتقدر خسائرها بـ (٢٠٠) مليار دولار ثم العقوبات الاقتصادية للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٣) وبعدها الحرب الاخيرة لتدمير ماتبقى من بنية الاقتصاد العراقي رافقها انخفاض الايرادات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي وزيادة الانفاق العسكري وما ترتب عليها من اضعاف القدرات الانمائية للاقتصاد والتي سببت في توقف جزء كبير من القطاعات الانتاجية وغيرها ومع ظروف الحصار الاقتصادي فقد تصاعد معدل التضخم عام (١٩٩٣) على أثر قيام الحكومة العراقية بطبع مليارات الدنانير داخل العراق للتخفيف من نتائج الحرب إضافة إلى دخول العملة المزورة بكميات كثيرة الى السوق وإثر التغييرات السياسية اتجه التحول نحو القطاع الخاص واقتصاد السوق. ومما سبق يمكن الاستنتاج بأن أهم معوقات عملية التنمية للاقتصاد في العراق هي:

١. اختلال الهيكل الاقتصادي وذلك بالاعتماد على مورد اساسي واحد وهو النفط الذي يشكل نسبة أكثر من ٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٢. ضعف البنى التحتية حيث تم سرقتها وتخريبها وحرقها (المباني الحكومية، المصانع، المستشفيات، الكهرباء، المدارس وغيرها).

٣. اختلال سوق العمل حيث تسوده نسبة عالية من ضعيفي التأهيل وعمال غير مهرة وأميون وتشكل البطالة نسبة عالية من السكان في سن العمل.

٤. مشكلة التضخم وارتفاع اسعار السلع الضرورية بشكل مستمر حيث تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.

٥. الديون الخارجية التي تبلغ أكثر من (١٠٠) مئة مليون دولار حيث تؤثر على تخصيصات خطط التنمية الاقتصادية.

٦. الامن الذي يلعب دوراً أساسياً في تأخير تنفيذ المشاريع وهروب الاستثمار الاجنبي وارتفاع كلفة تنفيذ المشاريع الحكومية والقطاع الخاص.

٧. الفساد الاداري ومايسببه من زيادة كلفة المشاريع وتأخيرها إضافة إلى تنفيذها مخالفة للمواصفات المطلوبة.

٨. تدخل الدول الاجنبية في التأثير على عملية التنمية الاقتصادية.

٩. احالة المشاريع الحكومية لتنفيذها على المسؤولين المتنفذين (المحاصصة) الذين ليس من اختصاصهم هم بدورهم يحيلونها إلى شخص آخر وهكذا الى ثالث ورابع الى أن يصل المشروع لشخص ليست له الإمكانية والخبرة لتنفيذ المشروع مما يؤدي الى تنفيذ المشروع بصورة غير جيدة.

سياسات الإصلاح الاقتصادي العراقي

ان انغلاق الاقتصاد بشكل كامل عن الاقتصاد العالمي للظروف السياسية التي مرت على العراق، لذا يتوجب تفعيل الوسائل المؤدية الى التخفيف من مشاكل الاقتصاد الوطني والبحث عن أفضل الصيغ الواقعية لوضع الاقتصاد في مساره التنموي الملائم لمكانته وقدراته بهدف توفير الشروط المطلوبة لتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من اجل تحسين مستوى دخل الفرد وخلق فرص العمل لاستيعاب الزيادة في المنظمين الى سوق العمل والبطالة الموجودة.

ومن أهم هذه السياسات

١. تنويع الهيكل الاقتصادي وذلك بوضع خطة بعيدة المدى هدفها تغيير الهيكل الاقتصادي لتصبح قطاعات الصناعة، الزراعة، السياحة والكهرباء مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وتقليل الاعتماد على النفط.

٢. تنمية الموارد البشرية: متابعة النمو السكاني وزيادة عدد العاطلين عن العمل وانخفاض مستوى الكفاءات بشكل كبير في القطاعات الاقتصادية. لذا يجب الاهتمام بهذه المشكلة قبل تفاقمها لما لها من تأثير كبير على عملية التنمية، ومن ذلك يعد التعليم والتدريب عنصرين مهمين في نجاح عملية التنمية والاصلاح الاقتصادي وتصحيح اختلال الهيكل للاقتصاد، فإن اعداد وتدريب وتأهيل القوى البشرية تعد شروطاً ضرورية ومهمة لقيادة التنمية وبما ان الانسان هو عنصر الثروة الحقيقية فإن الارتقاء بامكاناته وقدراته سوف يحقق النجاح لأهداف التطور والتغيير.

ومن هنا تتأكد أهمية التدريب والتعليم كنشاط رائد في عملية التنمية. لذا تحتاج نظم التعليم والتدريب الى تغيير وتطوير مناهجها واساليبها بشكل واضح كي تتماشى مع متطلبات العصر والانتقال من التركيز على الحفظ إلى الفهم والاستنتاج والابتكار والتعامل مع الحاسب الآلي واللغات الاجنبية من المرحلة الابتدائية. كذلك زيادة الاهتمام في التعليم المهني والفني من خلال التوسع في مراكز التدريب وتطويرها.

لهذا فإن الاستثمار في تطوير الموارد البشرية فيما يخص التعليم، التدريب، التطوير، التأهيل وكل مايتعلق بالموارد البشرية يعد ضرورياً لتحويل الاقتصاد الى اقتصاد مبني على المعرفة والذي يجب أن يحتل الاولوية ضمن سلم اولويات الخطط المستقبلية لإصلاح الاقتصاد.

٣. خصخصة القطاع العام: يعد الأخذ بقوى السوق أحد المبادئ الرئيسة في البنية الاقتصادية مما يتطلب إعادة دور الدولة من خلال التخلي التدريجي عن سياسة الدعم الشامل الى سياسة الدعم الهادف وبما يؤدي الى حماية الطبقات الفقيرة في المجتمع مع اعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في مشاركة الدولة بالنشاط الاقتصادي. إن مبدأ المشاركة والتكامل بين القطاع العام والخاص يعد مهماً وضرورياً في اعادة صياغة دور الدولة، وذلك لتخفيف النفقات المالية التي تتحملها الدولة، حيث يجب أن تكون هذه الشراكة حسب درجة التطور والتأهيل لدور القطاع الخاص في البيئة الجديدة، كي تكون عملية التحول ذات جدوى اقتصادية خاصة في القطاعات التي ساهمت التطورات التقنية في خلق فرص استثمارية تنافسية جديدة فيها للقطاع الخاص مثل قطاع الاتصالات. لذا فإن برامج الخصخصة يجب أن ترتكز على تهيئة نظام كفوء وتهيئة مناخ أفضل لاتخاذ القرارات وبمهارات تنظيمية وقدرات إبداعية أفضل وإصدار التشريعات المنظمة لبرامج الخصخصة والتي من أهدافها منع الاحتكار وتشجيع المنافسة وانشاء هيئات رقابية لمتابعة اعمال المشروعات المحولة الى القطاع الخاص لحماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة. وصفوة القول مما تقدم فإن هذه المشاكل الرئيسة والحلول تحتل الأولوية في إعاقة وتقدم الاقتصاد العراقي.

× أحد اوراق العمل المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

جدول رقم (١)
معدل البطالة في العراق بعمر ١٥ سنة فأكثر (٪)

السنة	٢٠٠٣			٢٠٠٦		
الجنس	رجال	نساء	رجال ونساء	رجال	نساء	رجال ونساء
حضر	٣١	٢٢	٣٠	٢٠	٣٧	٢٣
ريف	٢٩	٧	٢٥	١٥	٨	١٣
مجموع	٣٠	١٦	٢٨	١٦	٢٣	١٨

الاقتصادي | العدد (1853) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تموز 2010

أثر الفساد الاقتصادي على التعليم والصحة في العراق

محمد جاسم عواد×

كان للفساد في العراق أثر واضح في تراجع مؤشرات التنمية البشرية (كالصحة والتعليم) ،إذ يبين الواقع العراقي بعد عام 2003، أن الفساد قلل من الموارد الموجهة نحو أهداف التنمية البشرية، كما أضعف الموارد المخصصة لها، ويمكن توضيحها كالآتي:

١- قطاع التعليم

يعد التعليم أحد المحددات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت ذاته أحد مخرجاتها ، وتوجد علاقة بين التعليم ومستوى الدخل ، ومن ثم الرفاه الاجتماعي. أدت الحرب الأخيرة وما أعقبها من عمليات النهب والسرقة إلى إلحاق أضرار واسعة في البنى التحتية لقطاع التعليم في العراق ، وتشير تقديرات اليونسيف عام ٢٠٠٤ ، إلى أن (٨٠٪) من المباني المدرسية بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل وأن (٧٪) تحتاج إلى إعادة بناء ، إلا إن هذا القطاع لم يشهد تطوراً يذكر ، واختصر الحاكم المدني السابق للعراق(بول بريمر) الإنجازات التي تحققت في كتابه (سنة في العراق) بأنها طلاء جدران المدارس في العراق ، إذ لم تحصل المدارس على أي دعم سواء ببناء مدارس جديدة وبما يسد حاجة العراقيين ، أم بتوفير المستلزمات الأساسية ، وأشارت مجلة نيوزويك الأمريكية ، إلى أن تحقيقاتها بشأن هذا الموضوع توصلت إلى كلفة طلاء جدران المدارس في العراق وبنوعية طلاء رديئة يساوي بناء مدرسة حديثة بكامل أثاثها ومختبراتها العلمية وتجهيزاتها ،وأن نوعية التعليم انخفضت بسبب إبعاد الكفاءات العلمية ، نتيجة اعتماد المحاصصة في اختيار القيادات التي تشغل المراكز التعليمية ،بما لا يتناسب والحاجة الحقيقية للعمل ، ولا يتناسب والنتائج المتحققة ، وأصبحت البطالة المقنعة ظاهرة مألوفة ، وتمثل الفساد أيضاً بتشوه الإنفاق الحكومي الموجه لهذا القطاع ، الذي لم يحض بأهتمام يوازي أهميته في عملية التنمية من جهة ، وكذلك الدمار الذي لحق به من جهة أخرى ، فقد خصص له عام ٢٠٠٦ ما نسبته (٤,٢٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي ، وعلى الرغم من الزيادة في التخصيصات عام ٢٠٠٨ ، التي شكلت (٨,١٪) من إجمالي الإنفاق ، إلا أن ذلك لم ينعكس بوضوح على هذا القطاع الحيوي بسبب التبديد المفرط في التخصيصات وبشكل غير مشروع، ونتيجة لذلك انخفض مستوى التعليم في العراق ، وزادت معدلات الأمية ، إذ يشير تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٨ ،إلى أن نسبة الأمية في العراق عام ٢٠٠٧ قرابة(٧٤,١٪) ، وأن نسبة الملتحقين بالمدارس بلغت نسبة متدنية وقدرت عام ٢٠٠٦ بزهاء (٥٩٪).

٢ - قطاع الصحة

تعد الصحة من أهم عناصر التنمية البشرية ، ومن دونها يصعب تحقيق مستوى تعليمي جيد ، ويصعب الحصول على دخل يبعد الفرد عن خط الفقر ، فقطاع الصحة في العراق لم يخل من آثار الحرب الأخيرة ، وأشار تقرير الأمم المتحدة والبنك الدولي الخاص بالتقديرات المشتركة لإعادة البناء والأعمار في العراق عام ٢٠٠٣ ، إلى أن (١٢٪) من المستشفيات تعرضت إلى أضرار ، في حين تعرضت (٧٪) منها لعمليات الفساد المتمثلة بالسرقة ، مع إغلاق (١٥٪) من وحدات العناية بالأطفال ، كما سرقت معظم التجهيزات والمستلزمات الطبية ،الأمر الذي أثر في المستوى الصحي في العراق ، كما زاد الأمر سوءاً تحول جزء كبير من العراق بعد الحرب الأخيرة ، إلى بيئة ملوثة اشعاعياً ،مما هدد بزيادة المخاطر الصحية للمواطنين ، فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي وقلته ، أثر في توقف عمل مصافي المياه ومجاري التصريف ، وانخفاض المياه الصالحة للشرب، فعلى الرغم مما يعانيه هذا القطاع ، إلا أنه لم يعط أولوية في الإنفاق الحكومي ،إذ بلغ متوسط الأنفاق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) نحو (٣,٨٪) من إجمالي الإنفاق العام ، وحتى هذه النسبة المتدنية اقترنت بالعديد من مظاهر الفساد ، إذ يشير وزير الصحة العراقي (د. صالح الحسناوي) إلى أن تكلفة الفساد في الوزارة بلغت مئات الملايين من الدولارات ، وأن نقص الأدوية في مذاخر المؤسسات التابعة لوزارة الصحة يرجع إلى سرقتها وانتقالها إلى السوق السوداء ، وهذا ما أكده المفتش العام لوزارة الصحة (د. عادل محسن) ، ويشير إلى أن نقص الأدوية سببه الفساد في قطاعات الاستيراد والخزن ، الأمر الذي يؤدي إلى نقله إلى الأسواق المحلية وبيعه في السوق السوداء ، وأن اختيار الأدوية لا يتم على أساس الحاجة الفعلية وإنما على أساس العلاقات غير المشروعة مع المكاتب العلمية التي لها دور كبير في الفساد ، من خلال تقديم الرشا الكبيرة للفوز بعقود توريد الأدوية والمستلزمات الطبية ، وبهذا الصدد تم أحالة (١٢) عرضاً إلى شركة (جي أي) بمبلغ (٤٠٠) مليون دولار تتضمن استيراد أجهزة طبية ، التي فازت بالعقد بعد إعطاء عمولة (٥) ملايين دولار ، كما أوضح أنه لا توجد آليه واضحة لمقاضاة الشركات التي تورد الأدوية في حالة مخالفتها للمواصفات المطلوبة،الأمر الذي أدى إلى استيراد عقاقير ملوثة بالايدز عام ٢٠٠٦ ، بمبلغ (٣٠٠) مليون دولار تورط فيها مسؤول كبير في وزارة الصحة. ونتيجة لذلك فقد تراجعت مؤشرات الصحة في العراق عام ٢٠٠٥ إذا ماقورنت بسوء مرحلة مر بها العراق هي الحصار الاقتصادي ، إذ بلغ معدل الولادات لكل (١٠٠٠) من السكان (٣٤) ولادة عام ٢٠٠٧ ، بعد أن كانت عام ١٩٩١ نحو(٣٩,٢) ولادة ، كما تراجع معدل العمر المتوقع عند الولادة إلى (٦٠) سنة عام ٢٠٠٧ ، بعد أن كان (٦١,٥) سنة عام ١٩٩١ ، أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (١٠٠٠) مولود حي فقد أصبح (١٢٥) وفاة عام ٢٠٠٧ ، بعد أن كان (٥٠) وفاة عام ١٩٩١ ، ويعزى ذلك الى سوء الرعاية الصحية التي يعاني منها العراق التي تفاقمت بعد عام ٢٠٠٣، بسبب النقص الحاصل في الأدوية والعناية الصحية ، فضلاً عن ذلك فأن (٦٠٪) من العراقيين يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي.

× أكاديمي عراقي

القطاع العام والخاص في العراق شراكة أم تقاطع؟×

في هذا الاطار تسارعت الخطى باتجاه عقد المزيد من الحوارات والندوات والمؤتمرات على المستوى الأكاديمي والوزاري ومنظمات المجتمع المدني، بحيث ادى ذلك الى تنوع الافكار والتوصيات التي انصبت في ثنايا الاقتصاد الكلي والجزئي كمعالجات ، مع التركيز على دور أكثر فاعلية للوحدات الاقتصادية الخاصة (أربع فردية او شركات خاصة)، لاسيما وان أول ستراتيجية تم صياغتها من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والتي عرفت بـ (ستراتيجية التنمية الوطنية)، كانت قد أكدت على أهمية القطاع الخاص وضرورة منحه الفرصة والدور الريادي للنهوض بالاقتصاد العراقي .

أولاً / القطاع الخاص : مراجعة الواقع والدور المطلوب

على الرغم من إقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة حسب تعريفها للخصخصة بأنها: إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، إلا أن الحدود الاقتصادية بينهما لا تزال غير واضحة في العراق، والدولة لا تزال تمارس مركزيتها على النشاط الاقتصادي كما كانت في السابق، الأمر الذي غيب القطاع الخاص عن ممارسة دوره في إنعاش الاقتصاد الوطني .

تاريخياً كان للقطاع الخاص في العراق دور معروف في تنمية الاقتصاد منذ بداية القرن العشرين وحتى صدور قرارات التأميم في ١٤/تموز/١٩٦٤(١) . وبعد هيمنة الدولة وقطاعها العام على مجمل النشاط الاقتصادي لعقود عدة، عادت الدولة مرة أخرى وتحت وطئة ماخلفته الحرب الى محاولة اعطاء مساحة أوسع للقطاع الخاص، ولذلك اعتمد العراق سياسة الخصخصة رسمياً في عام ١٩٨٧، وتبنى برنامجاً للتحرير الاقتصادي كمخرج لمشكلاته الاقتصادية ، وقد تبع ذلك إجراءات تقشفية وتخفيض مستوى الإنفاق العام ، حيث تضمن هذا البرنامج بيع المزارع الحكومية وعدد من منشآت القطاع العام الصناعي الى القطاع الخاص والاهتمام بتوفير المنافسة في النشاط المصرفي وتحرير أسعار السلع الزراعية والعديد من أسعار السلع الصناعية وإيجاد سوق للأوراق المالية وتقديم الحوافز لنشاطات القطاع الخاص ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي(٢) .

أما في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ ، نعتقد إن أول إعلان حكومي رسمي موثق، صدر عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ممثلاً بستراتيجية التنمية الوطنية للمدة ٢٠٠٥ . ٢٠٠٧ والتي صدرت في تشرين الأول ٢٠٠٤ ، وأشارت الى أن القطاع الخاص سيلعب دوراً أساسياً في اعمار العراق والعملية التنموية المستدامة، وحثت الحكومة على وضع القواعد التنظيمية للسماح للقطاع الخاص بالمساهمة في البنى التحتية المالية وان تضمن الحكومة توفير الخدمات العامة والبنى التحتية اللازمة بأسعار ملائمة تساعد على نمو القطاع الخاص وتقوية مركزه التنافسي، باعتباره المحرك الأول لتنويع الاقتصاد في العراق، وهذه الحقيقة تتطلب إحداث تغييرات مؤسسية وقانونية لخلق مناخ ملائم لذلك .

وترجمة لهذه التوجهات فقد تضمنت القوانين الاقتصادية التي صدرت في هذه المرحلة مواداً تؤكد على هذا الدور والأهمية.. وعلى سبيل المثال ، فان قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، أتاح الفرصة لرأس المال الوطني بالاستثمار جنباً الى جنب مع الاستثمار الأجنبي، من كونه جاء تحت مسمى (قانون الاستثمار)، حيث حددت اهداف القانون بـ : تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة وتشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق، متجاوزاً بذلك توصيف القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ ، الذي كان تحت مسمى (الاستثمار الأجنبي)،وكذلك فان قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ ، اكد هو الآخر على اهمية القطاع الخاص وجاء التأكيد على القطاع الخاص في المادة (١) التي حددت هدف القانون بأنه: يهدف الى تشجيع القطاع الخاص في المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق والإسهام في بناء القاعدة الصناعية من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام .

إن هذه النظرة الى القطاع الخاص تحظى بأهمية استثنائية - برأينا - للأسباب الآتية:

١.إن هذا القطاع يمتلك القدرة على تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة، والحد من هيمنة القطاع النفطي كمصدر وحيد للإيرادات العامة.

٢.يتميز بسمعة طيبة تاريخيا من ناحية جودة منتجاته، التي كانت تمتلك القدرات التنافسية وتغطي السوق المحلية، ويتم تصدير الفائض منها .

٣.انه يسهم بشكل فاعل في تعزيز الميزان التجاري كأحد مكونات ميزان المدفوعات من خلال صادراته المتنوعة الى الخارج .

٤.مرونة إدارته في اتخاذ القرارات الإدارية والتمويلية والتصديرية ودراسة السوق المحلية والخارجية بموضوعية وواقعية، طالما إن هدفه بالدرجة الأساس تحقيق الأرباح .

٥.إن المنظم في القطاع الخاص لديه القدرة على المجازفة والمغامرة في استثمار رأس المال، ولديه المعرفة بالسوق ومتطلباته، ويتمتع بقدرته وكفاءته في اتخاذ القرار انطلاقاً من دراسات الجدوى الاقتصادية والتوقعات المستقبلية .

وعلى الرغم من أن التوجهات الاقتصادية الجديدة القائمة على اقتصاد السوق على وفق آلية العرض والطلب من دون تدخل الدولة التفصيلي، التي تعتمد على دور القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي ، إلا أن الملاحظ أن القطاع الخاص لم يأخذ دوره كما ينبغي حتى الآن ، ونعتقد أن وراء ذلك أسباب عدة منها :

أ.استمرار السلوك المركزي في إدارة الاقتصاد من الدولة،وعدم وجود مرجعية اقتصادية تأخذ على عاتقها مسؤولية رسم السياسات الاقتصادية على وفق التوجهات الاقتصادية الجديدة وتنظيم الأدوار الوظيفية في النشاط الاقتصادي بين الدولة والقطاع الخاص .

ب.الضعف في تفعيل القوانين والاجراءات ذات العلاقة بالقطاع الخاص مثل قانون الاستثمار، واجراءات منع الاغراق وضبط الحدود .

ت. استمرار سريان الأمر المرقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٣ الذي أصدره الحاكم المدني الأمريكي للعراق، المتضمن فتح الحدود وإلغاء الرسوم الجمركية، الذي كان السبب في إغراق السوق العراقية بالسلع الأجنبية، ما أدى الى إلحاق الأضرار الفادحة بمنتجات القطاع الخاص ومن ثم الأضرار بالاقتصاد الوطني .

ث.عمليات التخريب والنهب التي طالت شركات ومصانع القطاع الخاص على أثر الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ .

ج.النقص في الطاقة لا سيما الطاقة الكهربائية الذي أثرت سلبياً على إنتاج القطاع الخاص .

ح.هروب رؤوس الأموال العراقية الى الخارج بفعل فقدان الأمن خلال السنوات الماضية وعدم توافر بيئة استثمارية ملائمة .

خ.ارتفاع سعر الفائدة خلال السنوات المنصرمة وحتى بعد انخفاضه مرات عدة فانه لم يكن عاملاً مشجعاً على الاقتراض، إذ كان (٢٤٪) ، ثم انخفض الى (١٩٪) ، و (١٤٪) ، و(١١٪) و(٩٪) ، وأخيراً استقر عند (٧٪) ، وقد يكون التخفيض الأخير . الى حد ما . محفزاً للنشاط الاقتصادي الخاص .

ثانياً / الشراكة بين القطاع العام والخاص

على الرغم من التأكيد اليوم على القطاع الخاص ، وان اقتصاد السوق (الاقتصاد الحر) هم النظام الاقتصادي الذي تسعى لاعتماده بديلاً عن الاقتصاد المخطط الذي كان سائداً في المرحلة السابقة ، الا ان الشفافية في عملية التحول لا تزال غائبة على أرض الواقع ، حتى في ظل الافصاح عن هذا التحول والقوانين المهمة التي تم تشريعها ، كقانون البنك المركزي وقانون الاستثمار وقانون حماية المنتوج الوطني وقانون حماية المستهلك ، والتي يمكن اعتبارها من ضمن الاجراءات المهمة لتهيئة البيئة أو المناخ الملائم لعملية التحول المنشودة ، وهنا ظلت العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص غير واضحة المعالم ، ويشوبها الكثير من الشكوك لاسيما ما يتعلق منها بمدى مصداقية الدولة لتبني النظام الاقتصادي الجديد .

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن تعتبر الشراكة بين القطاعين البديل المناسب في هذه المرحلة عن هيمنة الدولة عبر قطاعها العام وتغييب القطاع الخاص عن أداء دوره الاقتصادي ، طالما ان هذا البديل في دلالته المفاهيمية يعني : علاقة مشاركة بالمخاطرة والأرباح وتمثل تعاوناً هادفاً بين كيانات عامة وخاصة من أجل الوصول الى الفوائد المتبادلة بعد تجاوز المصالح المتداخلة والمتضاربة أحياناً بين الأطراف المعنية(٣). ويمكن أن تأخذ هذه الشراكة بأحد الأساليب الملائمة، مثل الشراكة في الإدارة أو الإدارة والإنتاج وغيرها من الأساليب، وبالتالي فانها تمثل مكاناً وسطاً بين احتكار القطاع العام والخصخصة الكاملة .

هذا الخيار يأخذ واقعيته من الفقرة (ثالثاً) من المادة (١٥) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، التي نصت على: للشركة حق المشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية لتنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف الشركة داخل العراق . وحيث أن هذه المادة لم تشر الى مشاركة القطاع الخاص المحلي صراحة، فيمكن تلافي قصورها بالاعتماد على ما جاء بالفقرة (أولاً) من المادة (١٢) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧، التي نصت على: للشخص الطبيعي أو المعنوي، أجنبياً كان أم عراقياً حق اكتساب العضوية في الشركات المنصوص عليها في هذا القانون كمؤسس لها أو حامل أسهم أو شريك فيها .

ومن أجل تحقيق شراكة جيدة ، فانه يجب توافر عدد من المتطلبات الرئيسة التي تحقق فاعليتها، منها :

١.مراجعة أساليب الشراكة (عقود الخدمة ، عقود الادارة ، عقود الايجار، عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية والتملك ، . . . . الخ) وبيان مزايا وعيوب كل منها .

٢.تحديد المبادئ العامة الواجب توافرها لدى الشركاء (الالتزام والتعهد ، الاستمرارية ، الشفافية) .

٣. وضع مرحليات لعملية الشراكة مع القطاع الخاص (تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها ، تحليل القدرة التسويقية، مراجعة وتطوير الاطار التشريعي والمؤسسي ، اختيار أسلوب الشراكة).

ثالثاً / ما العمل؟

يرى الباحث ان العلاقة بين القطاعين العام والخاص هي علاقة تكامل ، حيث تكمل بعضها البعض الآخر، وبالتالي يجب أن لايحكمها التقاطع، بل انهما شركاء في الاقتصاد وتحقيق التنمية وحتى في المسؤولية الاجتماعية. وعليه نجد ان الشراكة تمثل المرحلة أو الاسلوب الأكثر تطوراً وجدوى من الناحية الاقتصادية، ففيها تعود الارباح المتحققة لكليهما بما يخدم النهوض الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يتحمل كلا الطرفين المسؤولية المترتبة على المخاطرة أو الخسائر، طالما تبقى الشراكة كاطار لتنظيم الأدوار بين القطاعين العام والخاص ، بحيث يكون لكل شريك دور خاص به ولكن يكمل بعضهما البعض الآخر في اطار تنموي واحد .

وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العراق ، يمكن ان تكون هذه الشراكة الطريق الذي يمهد للتحول نحو اقتصاد السوق الحر بأقل التكاليف الاجتماعية .

والسؤال الختامي الآن : أين دور الدولة في كل ما تقدم ؟

في الواقع ستظل الدولة حقيقة فاعلة من خلال حجم الدور الذي ينبغي أن تقوم به هي من دون سواها ، من خلال: توفير الاستقرار الأمني والسياسي وتهيئة البيئة الحكومية والمؤسساتية لنظام السوق ومراقبته والاهتمام بالاطار القانوني الذي يشجع القطاع الخاص ويحمي الأفراد والشركات من الممارسات الفاسدة ، واصلاح النظام الضريبي وتطبيقه بموضوعية ، وتفعيل اسلوب النافذة الواحدة لتسهيل عملية استثمار القطاع الخاص لأنها تخفض التكاليف وتختصر الاجراءات الروتينية، ومنع الاحتكار والاستغلال واعتماد المنافسة كمعيار للجودة من خلال السوق .

× احد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

"

د. ستار البياتي

في الشأن الاقتصادي العراقي ، أفرزت السنوات القليلة الماضية الكثير من النقاش والجدل بشأن ماهية التوجهات الاقتصادية الجديدة ، وما اذا كانت هناك حدود فاصلة بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق ، وهل نحن فعلاً في الطريق نحو اقتصاد السوق ؟ حتى علا ضجيج الفوضى ، في ظل توجهات وسياسات اقتصادية غير واضحة، الأمر الذي انعكس على الواقع ، معبراً عنه بالفساد المالي والاداري، والتلكؤ في مجال النهوض الاقتصادي، وتأخر عملية اعادة الاعمار ، ومن ثم الدعوة الى الاصلاح الاقتصادي.

الاقتصادي | العدد (1853)السنة السابعة -الثلاثاء (20) تموز 2010

مستقبل اوروبا والتحديق في الهاوية

ترجمة / إسلام عامر

في الوقت الذي يروع شبح ازمة منطقة اليورو الحكومات الاوروبية تتشعب الاراء تشعبا دراميا بشان جدوى الاتحاد الاوربي

فهل سينجح هذا الاتحاد سياسياً او اقتصادياً؟

فان الاتحاد الاوروبي يواجه ازمة حادة في جوهر اقتصاده اي في البلدان الست عشرة التي تستخدم عملةً واحدةً .فقد فقدت الاسواق ايمانها في ان منطقة اليورو بضعيفها و قويها ستجتمع ذات يوم بفضل الانضباط الذي يفرضه استخدام عملة موحدة تنكر عدم تنافسية هؤلاء المنتشرين في غير النظام و هو الحل السريع لانخفاض العملة.

لكن النقاش ما زال عالقا حول كيفية انقاذ العملة الاوربية الموحدة من التفكك. انه عالقٌ لأن القوى المهيمنة في منطقة اليورو،فرنسا و المانيا، تتفق على الحاجة لمزيدٍ من الانسجام بين اعضاء منطقة اليورو لكنها تختلف على ما يجب انسجامه.

وترى المانيا بأن اليورو يجب ان يُنقَذ من الازمة بتطبيق قواعد اكثر صرامة على الاقتراض و الانفاق و المنافسة على ان تكون تلك القواعد مدعمة بعقوبات شبه تلقائية للحكومات الطائشة. و قد تشتمل على تهديدات لتجميد اموال الاتحاد الاوروبي للمناطق الاكثر فقرا و للمشاريع الضخمة، و حتى تعليق حقوق التصويت لاي بلد في الهيئات الوزارية في الاتحاد الاوربي. تصر المانيا كذلك على ان التعاون الاقتصادي يجب ان ينطوي على الاعضاء الـ٢٧ جميعهم في نادي الاتحاد الاوروبي،الذين من بينهم توجد غالبية صغيرة تعمل في ليبرالية السوق الحرة و الصرامة الاقتصادية. و في الجوهر الداخلي لوحده تخاف الحكومة الالمانية من الغالبية الصغيرة التي تفضل الاشراف الفرنسي.

بينما يريد المعسكر الجنوبي الذي تترأسه فرنسا شيئا مختلفا الا وهو "حكومة اقتصادية اوربية" و ذلك في النواة الداخلية لاعضاء منطقة اليورو الامر الذي يعني تدخل الساسة بالسياسات الاقتصادية و بنظام اعادة التوزيع من البلدان الاغنى الى البلدان الافقر،عبر الاقتراض الرخيص للحكومات من خلال عقود اليورو العادية او تحويلات السندات المباشرة.و في النهاية يجب على اعضاء منطقة اليورو الموافقة على بعض التنسيقات المالية و الاجتماعية مثل كبح التنافسية في سعر الضريبة في الشركات او اجور العمال.

ما زال الوقت مبكرا لشطب الاتحاد الاوروبي، فأنه لا يزال كتلة العالم التجارية الاكبر. فكان المشروع الاوربي في احسن حالاته مشروعا تحرريا ليبراليا و على نحوٍ ملحوظ فقد كان مبنيا من وحدة سوقيةٍ واحدة متكونة من ٢٧ بلدا فقيرا و غنيا، حدوده الداخلية ذات مسامية كبيرة لانتقال السلع و رؤوس الاموال و القوة العاملة اكبر من اي منطقة تجارية اخرى. انها محاولة طموحة لثلم الحواف الحادة التي تتصف بها العولمة و لجعل الرأسمالية امرا محببا.

والمشكلة هي أن "النموذج الاجتماعي الأوروبي" أصبح ، في كثير من الأحيان ، مرادفا لأسلوب مكلف الثمن للقيام بمثل هذه الامور. و اصبحت تلك المشكلة النهاية بعينها فقد نادى بعض قادة الاتحاد الاوروبي بالتنمية العفيفية لكي يستطيع الاتحاد ان يحافظ على انظمة الرعاية الاجتماعية، غير ان ذلك النداء لم يكن الا نداء محبطا للتسلح حتى تستطيع اوروبا ان تتحمل المعاشات التقاعدية و استحقاقات البطالة.

تحتاج اوروبا احتياجا ملحاً للافكار السديدة و القيادة الحكيمة. حاول عدد كبير من قادة الاتحاد الاوربي ان يأمِّنوا موافقة الناخبين لإنقاذ الحلقات الضعيفة من الاتحاد الاوربي مثل اليونان و ذلك من خلال التذمر بحزنٍ على الخطط "الانكلوساكسونية" لتدمير اليورو و من خلال تقديم آليات انقاذ كوسيلةٍ لفرض ارادة الدولة على "المضاربين".

الانهيار الذي لم يحصل

ثمة سيناريوهان يمكن رسمهما لأوروبا في المستقبل القريب، اولهما ايجابيٌ على نحوٍ مدهش اما ثانيهما فهو على العكس. يبدأ السيناريو الاول بالحقيقة التي تقول ان الامور يمكن ان تصبح اكثر سوءا.

ارجع عزيزي القارئ بتفكيرك الى الثمانية عشر شهرا التي مضت او ما يماثل ذلك اي الى فترة كئيبة اتسمت بالاحتجاجات العنيفة المناهضة للحكومة في اليونان و لاتيفيا و بلغاريا و لوثوينيا.ففي ذلك الوقت يمكن سماع رئيس الاتحاد الاسباني لمنظمات ارباب العمل يقول ان الوقت قد حان ليأخذ سوق الاقتصاد الحرة استراحةً ليسمح بتدخل الحكومة.و لترى انه قد ضغط كل من الساسة في اسبانيا و بريطانيا على مصارف الانقاذ لتقرض اولا الاعمال المحلية و المستهلكين. و كذلك حثت السلطات اليونانية المصارف المحلية على ان تكون حذرة حيال نقل رؤوس الاموال الى الشركات التابعة في البلقان.

و بعد ذلك حدد مسؤول رفيع قمةً للاتحاد الاوربي في شهر كانون الاول ٢٠٠٨ و التي مثلت نقطة الخطر القصوى لقضية السوق الحرة. و في عشاءٍ للزعماء وبخ نيكولا ساركوزي رئيس فرنسا اللجنة الاوربية بشدة و ذلك لتطبيقها قواعد الاتحاد الاوروبي بصرامة مفرطة و اجابه كل من كان حوله بايماءة ايجابية.

و اقترح رئيسهم ان تصرف المليارات من عملة اليورو لمساعدة صناعة السيارات في فرنسا و ذلك في سبيل الحفاظ على الانتاج.

و كان ذلك توضيحا لما قاله ساركوزي و ليس تبريرا للشركات الفرنسية لتصنع السيارات للسائقين الفرنسيين في المصانع السلوفاكية.

وبعد تصاعد المخاوف من دلائل تنامي الانقسام بين الشرق و الغرب، اوضح رئيس الوزراء البولندي دونالد تسك ان سفينة الاتحاد الاوروبي تهتز و انهم سيشرعون برمي المسافرين الاضعف من على متنها في البحر.

كان معظم مذهب ساركوزي في حماية الانتاج الوطني مذهباً ظاهريا، فاستمرت الشركات الفرنسية بتصميم السيارات القليلة و التي تم الاقتصاد في صناعتها.

تقسيم منطقة اليورو يحقق نمواً اقتصادياً لدولها

ترجمة / المدى الاقتصادي

سيكون تقسيم منطقة اليورو امرا ايجابيا للنمو في المنطقة و ليس كارثة كما يعتقد الكثير.

هذا ما قاله تقرير صدر عن كابيتال ايكونومست.

وقالت احدى التقارير التي نشرت مؤخراً ان تقسيم منطقة اليورو سيكون امرا مفيدا للاعضاء الضعفاء و الاقوياء فيها على حدٍ سواء لانه سيجلب التوازن لاقتصاد المنطقة.

و قالت هيئة الابحاث الاستشارية (كابيتال ايكونومكس) انه منذ بداية تكوين منطقة اليورو تضررت الدول الضعيفة مثل البرتغال و ايطاليا و ايرلندا و اليونان و اسبانيا بسبب ارتفاع التكاليف و ارتفاع الاسعار في هذه الدول اكثر من المانيا الامر الذي اضعف من قدرتها التنافسية.

و قال الخبراء ان المشكلة الثانية تتمثل في رفض المانيا لأن تزيد من الطلب المحلي للمساعدة في تعزيز نمو اقتصادات الدول الضعيفة على الرغم من ان المانيا تدير فائضا تجاريا واسعا.

و قال التقرير:"طالما تستمر منطقة اليورو بالعمل بالقوانين الحالية فلن يكون هناك اي حل بديل لسنوات المعاناة الاقتصادية و من اجل الحصول على مستقبل اقتصادي سليم و نجاح الاقتصاد الاوربي فمن اللازم تفكيك منطقة اليورو"

و قالت كابيتال ايكونومكس انه اذا انقسمت البرتغال و ايطاليا و اليونان و ايرلندا و اسبانيا فان عملاتها سوف تخفض و تقلص قدراً كبيراً من افتقارها الى التنافسية ذلك فضلا عن تمكين نمو الصادرات.

و اضاف التقرير بان المانيا ستجني الفوائد من استعادة عملتها الخاصة و التي ستقوي التجارة و تقلل من الفائض التجاري.

"سيترجم الفائض التجاري الضخم الذي لا يجني منه الالمانيون اي فائدة الى زيادة في انفاق المستهلكين و ارتفاع كبير في مستوى عيش الاسر الالمانية" حسبما ذكر التقرير.

و منذ ان اندلعت ازمة الديون في منطقة اليورو و انتشرت الى البلدان البقية بما فيها اسبانيا و بعجزٍ ضخم أثيرت كثيرٌ من الشكوك حول

تدخلت اللجنة الاوروبية في شهر تشرين الاول ٢٠٠٩ بعدما ان تم ضبط المانيا و هي تقدم المساعدات لتسهيل صفقة بيع من اوبل،و هي شركة تصنيع سيارات متعثرة، لأحد الشركاء الذين تعهدوا بابقاء جميع مصانع شركة اوبل الاربعة مفتوحةً في المانيا.

و لم تنجح عملية البيع فيما بعد. فمن ناحية كانت محاولة المانيا تلك مقلقة و من ناحية اخرى كانت المانيا تظهر قوة السوق منفردا في اوروبا. و تم اخبار الحكومة الالمانية بأنها لا تستطيع انفاق اموال دافعي الضرائب للمحافظة على الوظائف في المانيا من دون منح الدعم العادل لمصانع شركة اوبل لصناعة السيارات في اسبانيا و بلجيكيا و هنغاريا و بريطانيا.

و كان من المفترض على الدوام ان تتعرض العملة الموحدة لعمليات اصلاح هيكلية حيث تم اجبار الدول المسرفة ان تتبع القوانين و ان تعيش ضمن حدود امكاناتها و بدلا من ذلك قادت المانيا و فرنسا تمردا ضد قوانين "اتفاقية الاستقرار و النمو".

القيام بالأمور الصائبة

ازعجت الحكومات الاوربية بعضها الاخر في تطبيق الاصلاحات الهيكلية وعلى مدى سنوات و من دون تحقيق نجاح كبير. و كما قال الرئيس جين كلاود جنكر رئيس وزراء لكسمبورغ في ٢٠٠٧ "نعلم جميعنا ما علينا فعله لكننا لا نعرف كيفية اعادة الانتخابات غير اننا فعلنا ذلك لمرة واحدة". اما الان فان الاسواق من خلال تجنبها بعض التكاسل و التباطؤ في عملة اليورو تفعل الامر الصائب الذي هو سبيلٌ للنجاة. فتحركت اخيرا تلك الملفات الراكدة. حيث اعلنت اللجنة الاوروبية في الاول من شهر تموز عن اطلاق خطط مثل براءات الاختراع الاوروبية السارية في جميع البلدان السبعة و العشرين (و التي تمثل مطلب مهم للاستثمارات الاوروبية) بعد تأجيل دام لسنوات قامت به ايطاليا و اسبانيا. و في وقت مبكر من هذا العام قال قادةٌ اوروبيون مثل الاسباني جوسيه لويس رودراغز ثابيتيرو ان ضغط الاسواق على الدين الاسباني يؤكد وجود مؤامرة.و قال :"ثمة هجوم يقوم به المضاربون ضد عملة اليورو و ضد التنظيمات المالية القوية التابعة للنظام المالي و للاسواق". لكن ضغط السوق الذي قاد الى نقطة بداية الازمة اجبرت السيد ثاباتيرو بطبيعة الحال ان يعلن خفضاً لأجور الخدمة المدنية و غيرها من تدابير التقشف. و كشف النقاب عن خطة (متواضعة) لتخفيف قوانين العمل الصارمة في اسبانيا، و التي تقضي غالبا ببقاء العمال الكبار في السن و الحيلولة دون تقاعدهم تاركةً بذلك العمال الشباب للعقود المؤقتة. فليست نسبة البطالة بين الشباب و التي تبلغ ٤٠٪ نسبة عالية فحسب بل هي لائحة اتهام اخلاقي للنظام بأكمله.

و في قمة الاتحاد الاوروبي دعا السيد ثاباتيرو الى نشر اختبارت الجهد على المصارف الاوربية، و هو تدبيرٌ طال انتظاره تلقى بعض المقاومة من المانيا، ناقش السيد ثاباتيرو في الوقت الذي عبر فيه عن تذمره حيال الشائعات التي لا اساس لها في الاسواق المالية قائلا:"لا يوجد اي شيء افضل من الشفافية لأثبات القدرة على الايفاء بالديون"

سنرى انكماشا في الفئة العمرية العاملة في الاتحاد الاوربي في الفترة المحصورة بين ٢٠٠٥ الى ٢٠٣٠ و بما يساوي عشرين مليون اما عدد اولئك الذين تجاوزت اعمارهم السادسة و الخمسين فهي ٤٠ مليون. و بفضل التركيز على الانهيار المالي العام سنرى ان القنبلة الديموغرافية الموقوتة ستكون جزءا من النقاش العام الاوربي.

لقد كانت الحكومات مثل بريطانيا و هولندا قادرة على اقتراح دفع الرواتب التقاعدية في عمر الستة و السبعين و حتى السبعين و من دون اي احتجاجات غاضبة.

و حتى في فرنسا حيثما قال اغلبية الناخبين في احد استطلاعات الرأي انهم يعتقدون ان مقترح زيادة عمر التقاعد حتى سن الثانية و الستين امرا "غير عادل"، و رفض البعض الفكرة قائلا ان وضع نظام الرواتب التقاعدية حاليا هو وضعٌ معسر و غير قادر على الايفاء بما عليه. و يختلف اليسار و اليمين على الشخص الذي ينبغي عليه الدفع لتصحيح هذا الامر. و قد قامت نقابات العمال الشيوعية المتشددة في اليونان بمعظم الهجمات التخريبية، بينما اظهرت بعض النقابات بعضا من ضبط النفس.

بينما تمتلئ الصحف بالكثير من التعليقات حول الكيفية التي يجب ان يتصرف بها البلد وفقا لحدود امكاناته و الى اي مدى يجب ان تتغير الامور.

عن / الايكونومست

المنطقة حيث امر الاتحاد الاوروبي باتباع خطة التقشف الصارمة و خطة الموازنة بـ٧٥٠ مليار يورو.

و اتفق اغلب المعلقين على ان تفكيك منطقة اليورو امر غير مرجح الا ان التوتر في الاشهر الاخيرة جعل الامر اكثر ترجيحا من اي وقت مضى منذ بداية وضع العملة الموحدة.

و قال ستيفن بارو و هو استراتيجي العملات في مصرف ستاندرد انه على الرغم من ان اليورو قد اجتاز اختبار الجهد الذي جرى في وقت لاحق من هذا الشهر الا ان ذلك التعزيز لن يستمر".

"لقد رأينا حصول امور مماثلة في اجتياز الدولار الامريكي لاختبار الجهد في شهر ايار عام ٢٠٠٩. لكن الدولار عاود السقوط مجددا و نحن نتوقع حصول الشيء عينه مع اليورو و ان اختبار منطقة اليورو لن ينقذ عملة اليورو و ذلك لان اليورو لديه اساسا مشكلة تتمثل بوجود الديون السيادية و ليست المشكلة المصرفية".

عن / ديلي تليغراف

الأطعمة التركية التقليدية تغزو أسواق العالم قريباً!

ترجمة / عادل العامل

على الرغم من غنى و تنوع الأطباق التقليدية التركية ، فليس هناك كالكباب شيء معروف في الخارج تقريباً عن فن الطبخ التركي. و يشكل الافتقار إلى التسوق عبر البحار طلباً للمنتجات الغذائية التركية التقليدية مصدر إلهام لشركة الأغذية الجيدة التي تهدف من خلال علامتها المميزة الطبيعية و الإقليمية إلى تقديم الأطعمة الأناضولية إلى بلدان العالم الأخرى. و قد قدمت رؤية الشركة و تقدمها العملي في زيارة صحفية جرت في مقاطعة الساحل الغربي أيفاليك. و لم يكن اختيار هذه المقاطعة كمكان لاستضافة هذه الزيارة مصادفةً، إذ أن أيفاليك تُعد واحداً من أفضل أقاليم زراعة الزيتون في العالم إلى جنب مناطق أخرى مثل مالطا، و توسكاني في إيطاليا. و شركة الأغذية الجيدة هذه، و مقرها الرئيس في الولايات المتحدة و لها فرع في تركيا، حريصة على اختيار منتجاتها، وفقاً لمميزاتها الأصلية و سماتها الإقليمية.

و الأكثر من هذا، يُعار اهتمام خاص للحفاظ على طرق الطبخ التقليدية و المظاهر ذات العلاقة ثقافياً التي تتّسم بها المنتجات. و قد صرح سمير بيرقدار، المدير العام، قائلاً إن عهد العولمة الراهنة قد جعل تقاليد و قيَم ألف سنة تختفي في غضون ٣٠ سنة. " فتفضيلات الناس تسير وفقاً لما تقدمه لهم "، كما قال. و حَسب بيرقدار، فإن هذا يمكن أن يستمر فقط لبعض الوقت، بعد ذلك، و حيث أن الناس يملّون مما يُقدم لهم من أطعمة، تجدهم يتوجهون للبحث عن الأصول و يركزون نظرهم على التقاليد. و قال بيرقدار إن الشركة أنفقت مليون دولار على نشاطات البحوث و التطوير في السنتين الأوليين و أطلقت منتجاتها إلى السوق التركي في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٩. و مواقع البيع ليست فقط المتاجر الخبيرة بالأطعمة، بل و أيضاً المطارات في تركيا. " فقد أدركنا من خلال بحوثنا المتعلقة بالأسواق أن تذكارات الأطعمة المحزومة بشكل مناسب كانت غائبةً تقريباً في نقاط الحدود الدولية ، خاصةً المطارات "، و أضاف أنه على الرغم من أن الأجانب الذين يزورون تركيا أصبحوا على إلفة مع فن الطبخ التركي، فإنهم لا يجدون إلا بالكاد طعاماً تركياً يأخذونه إلى أوطانهم كتذكار.

و قال بيرقدار " و عن طريق استخدام تصاميم رائعة، و تنظيم المنتجات في رزم غذائية تذكارية، و إدخال التقاليد بالإضافة إلى الحقائق الثقافية و التاريخية على المنتجات ذات العلاقة، فإننا نهدف إلى جعلها جذابة قدر الإمكان لدى الأجانب، و بالتالي تقديم القيَم النفيسة لمنتجاتنا الغذائية العضوية "، و أضاف إلى ذلك أنهم، باهتمامهم الشديد بموثوقية كل من الخصائص الجينية للمنتجات و المنطقة التي زُرعت فيها، ينجَحون في تزويد المستهلكين بألوان فريدة من الطعام.

و بخصوص خطط الشركة في المستقبل، قال بيرقدار إنهم سيفتحون مواقع بيع لها في استنبول في نهاية هذا العام. و أنهم كانوا على وشك البدء بتصدير المنتجات، أولاً إلى الولايات المتحدة ثم إلى البلدان الأوروبية مثل المملكة المتحدة و فرنسا. و أضاف أنهم بالاعتماد على قدراتهم في الانتاج مستقبلاً، يستطيعون التوسع إلى الشرق الأوسط، خاصةً دُبي. و هم يأملون في أن يجعلوا الشركة أفضل ممثّل للطعام و الطبخ التركي التقليدي في الخارج، و ذلك في عقد من الزمن.

و تعتزم الشركة، في هذا الإطار، أن تفتح أكاديميةً لشؤون الطبخ في إيفاليك، حيث ستتوفر أمام جميع الطهاة من جميع أنحاء العالم إمكانية تعلّم طبخ مختلف ألوان الطعام التركي التقليدية. كما استثمرت الشركة الآن مالاً لهذا الغرض في شراء معمل صابون سابق من أربع طوابق و له ساحة إلى جوار الساحل. و سوف يتم تجديد المبنى مع المحافظة على مظهره الخارجي. و سيكون إيواء الطلاب و الطالبات الذين يحضرون دروس الطبخ التركي التقليدي في الطوابق العليا من المبنى، التي ستوفر لهم التمتع بمشاهد ساحل إيفاليك الخلّابة. و من المتوقع أن يتم فتح الأكاديمية خلال ١٨ شهراً.

إن منتجات هذه الشركة تتألف من ١٢ مجموعة، من بينها زيوت الزيتون، أنواع المربى المختلفة، الخل، الأدباس، الحلويات، و التوابل التركية. و هي تُنتج، و تحزم و توزع جميع مجموعات زيوت الزيتون و المربّيات المتنوعة على مسؤوليتها. بينما تتعاون مع منتجين آخرين بالنسبة لمنتجات أخرى، من خلال المصادقة على نوعية انتاجهم و الاشراف عليه، ثم تقوم بالرزم و الحزم و التوزيع وفقاً لمعاييرها المعروفة. و تجري عملية الانتاج أساساً في تركيا، أما المنتجات النهائية فتُباع و تُسوَّق بماركات محلية و أجنبية.

عن / Hürriyet Daily News

الاقتصادي | العدد (1853) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تموز 2010

المرصد الاقتصادي

سعي لإدخال المصارف الأهلية في القطاع الإسكاني

بغداد /علي الكاتب

تجربة يجري تطبيقها تقريبا في معظم دول العالم التي يعتمد اقتصادها على نظام السوق الحر وهو ذات النهج الذي يتطلع العراق لتطبيقه بعد التغيير عام ٢٠٠٣ تتمثل بالاعتماد على المصارف الأهلية والحكومية التي بامكانها استثمار سيولتها المالية الضخمة في مشاريع ضخمة في قطاع الاسكان لبناء مجمعات عمودية ومن ثم توزع على المواطنين باستقطاعات مريحة ومقابل نسب فوائد متباينة وعلى وفق مبدأ التنافس أو بأسعار مدعومة حكوميا .

و أكد سامي الاعرجي (رئيس هيئة الاستثمار العراقي) إن العراق سلك النهج ذاته ، وذلك من خلال الاعتماد على المصارف الأهلية لتشجيع القطاع الإسكاني، اذ كان لنا اجتماع بالمصارف الحكومية والأهلية العراقية وتم عرض فكرة المشاركة التي لقت الترحيب من قبلهم .

واضاف: سيقوم المصرف العراقي للتجارة (TBI) بالتنسيق مع هذه المصارف لتمويل جزء من كلف بناء المجمعات السكنية بالإضافة إلى التمويل العربي والأجنبي ، إما نسبة الفائدة المتوقعة فيجري بحثهافي الوقت الحاضر بين هذه المصارف وفي حال تحديدها سيتم الإعلان عنها في وسائل الاعلام المختلفة.

وأوضح سعد البنية رئيس مصرف الوركاء للتنمية والاستثمار العراقي الذي يعد المصرف الخاص الوحيد الذي رفع رأسماله إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي إي ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار أمريكي خلال المدة الماضية على وفق قرار البنك المركزي الاخير في زيادة رؤوس اموال المصارف الخاصة في العراق .

وأضاف: انه من المهم حاليا إن نعرج على قانون المصارف العراقي المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وفي مادته (٢٨) حصراً الذي حظر على المصارف الاستثمار في جميع المجالات ، والذي حدد عملها في العمليات الائتمانية فقط ، في حين إن جميع المصارف أسست لغرض العمليات الائتمانية والاستثمار والتمويل وهذا ما توحي عناوينها، علماً إن كل البنوك في العالم تمارس مثل هكذا عمل إلى جانب عملها المصرفي ،وتكون هذه الاستثمارات للمدى البعيد تتجاوز أحيانا (١٥) سنة مما يحقق عائداً كبيراً للمودعين ،إضافة إلى توفير السكن المريح والكريم لعموم المواطنين ، ولاشك إن ذلك لا يتوفر إلا بتوفر السيولة المطلوبة لهذه العمليات ، إلا إن القرار الذي صدر بتحديد التعامل مع المصارف الأهلية وسحب جميع الودائع التابعة لدوائر الدولة أدى إلى شحة السيولة في هذه المصارف بشكل كبير ، وذلك من خلال سحب جميع الودائع الحكومية بشكل مفاجئ وسريع من دون سابق إنذار.

وقال البنية: إن التعويل على الاستثمارات العقارية بالبنوك الأجنبية أمر يصطدم بالوضع الأمني لان المعروف إن رأس المال(جبان) ولا يمكن لمستثمر أجنبي إن يخوض هذا الغمار مالم يكن هناك استقرار تام للوضع الأمني وبشكل سليم ، عليه يجب التوجه إلى الرأس المال الحكومي الموجود في البنوك الحكومية المتمثلة بالعملاق النائم إن تتوجه صوب الاستثمار العقاري لتأمين عيش وسكن كريم للمواطن ،إما الرساميل العراقية لأصحاب رؤوس الأموال فأنها قد تحولت إلى الخارج نتيجة للوضع الأمني.

وبشان إمكانية حصول المصارف الأهلية على دعم حكومي للخوض في مشاريع الاستثمار في قطاع الإسكان ، وانا متأكد إن كل مواطن عراقي لديه حس وطني يجب إن يتكاتف ويتعاون لحل هذه الأزمة لان التعاون مابين البنوك ومجالس المحافظات وأمانة بغداد تكون حلقة متكاملة تنعكس على رفاهية المواطن العراقي، لكن المشكلة الأساسية بهذا الموضوع البنى التحتية هكذا مشاريع مثل الماء والكهرباء والمجاري والاتصالات والطرق لان كل ما يحتاجه العراق ألان هو ثورة بيضاء يداً بيد بجميع أطيافه للتغلب على الصعوبات والمعوقات والفساد الإداري والمالي من اجل نهوض إمبراطور الحضارات والديانات إلى مستوى يفوق جميع الدول في العالم لان العراق لم يستثمر به إلا القليل طوال الأربعين سنة الماضية.

وتابع: إما من ناحية سعر الفوائد المترتبة على هكذا قروض طويلة الأمد فهذه عملية اقتصادية حسابية تعتمد أساسا على عرض الودائع مقابل طلب استخدام هذه الودائع تحدد من قبل البنك المركزي العراقي الذي هو بنك البنوك وأساسياته وتقديم الرخاء في العراق بحيث لا تتجاوز عمولة المصرف أكثر من ٢٪ بالسنة كمصاريف إدارية وقانونية وسيطرة واستحصال مبالغ ، واشار إلى انه يجب علينا عدم التركيز على محافظة بغداد ولكن احتياجات الوحدات السكنية في جميع إنحاء العراق من البصرة إلى الموصل ومن الانبار إلى ديالى .

وبشان أهم المشاريع المستقبلية للمصارف الأهلية قال البنية لا يوجد إي تقنية حديثة في القطاع المصرفي في العالم مالم تدخل هذا التقنية في مصرفنا ولكن إذا كانت هناك حالة من عدم الثقة مابين الحكومة والقطاع المصرفي الخاص فلن يكون هناك تغيير في التقنيات الحديثة وصيغة التعامل مع القطاع المصرفي الخاص الحذر من دون مبرر من قبل الدولة، ما يجعل هذه التقنية التي انفق عليها ملايين الدولارات لا تفعل بشكل صحيح للاستفادة منها في كل العمليات الائتمانية المصرفية كي توازي كبريات المصارف في العالم الحديث المتطور.

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

جدلية اتحاد الصناعات

■ عباس الغالبي

يعد اتحاد الصناعات العراقي من المنظمات الاقتصادية غير الحكومية الوحيدة التي تعمل على وفق قانون صدر قبل عام ٢٠٠٣ ، وله حضور فاعل في الجهات القطاعية المسؤولة عن القطاع الصناعي ، فضلاً عن انه يمثل شريحة صناعية عريضة من القطاع الخاص كانت الى الماضي القريب لها حضورها وجدواها الاقتصادية عن طريق المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تعد في واقع الحال رديفاً مهماً للصناعات الحكومية الكبيرة .

ولكن مايحز في النفس أن يؤول مصير اتحاد الصناعات العراقي الى هذا المصير الضبابي وغير القانوني والمرتبك في ظل جدلية عقيمة سورها التدخل الحكومي الواضح ، فاللجنة التحضيرية الحالية التي عينتها اللجنة الوزارية المرتبطة بمجلس الوزراء المنتهية ولايته تقول ان ثمة صعوبات وعراقيل ومخالفات ادارية وقانونية كونت واقع حال مزريا يكمن بهجرة جل الصناعيين من اصحاب المشاريع الى الخارج لاسباب شتى (وهم الذين يمثلون اعضاء الهيئة العامة للاتحاد) ، في ظل حالات فساد مالي واداري لمشاريع صناعية وهمية بحسب اللجنة التحضيرية الحالية ، وهذا مايقف حائلاً أمام قيام الانتخابات . في المقابل فأن اللجنة الادارية السابقة المقالة بقرار من اللجنة الوزارية تظلمت امام القضاء وعدت القرار غير قانوني وانه انتهاك مالي واداري غير مسبوق ، وطالبت من خلال وسائل الاعلام ان تقام الانتخابات بأسرع وقت ممكن سعياً لانتخاب هيئة ادارية جديدة للاتحاد تأخذ على عاتقها قيادة دفة العمل في اتحاد الصناعات العراقي الذي مازال يتأرجح بين القرارات الحكومية والصراعات المهنية التي تخرج في بعض الاحيان عن تلك المهنية المتعارف عليها في العمل الاتحادي ولاسيما في مثل هكذا منظمة تمثل واحدا من أهم القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي، وهو حالياً بأمس الحاجة الى قطاع صناعي فاعل ولعل الاتحاد كمنظمة مهنية قادرة على تحريك عجلة الانتاج إذا ماحسن التصرف بالمهام والواجبات والعمل الدؤوب على احياء الصناعات بطرق حديثة ومتطورة وتخطيط سليم ونزيه قادر على عودة الصناعات العراقية الى سابق عهدها بثوب جديد وتقنية وطرق تسويق حديثة . ونحن ندعو في هذا الاتجاه الحكومة أو مجلس النواب الجديد وعبر لجانه المتخصصة الى دعوة الاطراف كافة ، وفتح حوار شفاف بعيداً عن التشنج والتعصب سعياً للملمة شعث الاتحاد الذي كان بالامس القريب منظمة فاعلة لها مداها المؤثر في القطاع الصناعي ، مع الاشارة الى ضرورة اعادة النظر في قانون الاتحاد الحالي والعمل على تعديله أو اقتراح مسودة قانون جديد تتماشى مع طبيعة التحول الجديد في الاقتصاد العراقي ولاسيما في القطاع الصناعي ، كما نؤكد على اهمية الدعم الحكومي للاتحاد واشراكه في صلب القرارات الاقتصادية ولاسيما المتعلقة بالقطاع الصناعي ، والعمل على توسيع منظومة الاقراض المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلى وفق ضوابط تؤمن فاعلية هذه المشاريع في الشارع الصناعي والتأكيد على الاولويات الصناعية بحسب حاجة المستهلك .

> **مايحز في النفس أن يؤول مصير اتحاد الصناعات العراقي الى هذا المصير الضبابي وغير القانوني والمرتبك في ظل جدلية عقيمة سورها التدخل الحكومي الواضح ، فاللجنة التحضيرية الحالية التي عينتها اللجنة الوزارية المرتبطة بمجلس الوزراء المنتهية ولايته تقول ان ثمة صعوبات وعراقيل ومخالفات ادارية وقانونية كونت واقع حال مزريا يكمن بهجرة جل الصناعيين من اصحاب المشاريع الى الخارج لاسباب شتى**

ولعلنا نتطلع الى ان ننتهي من جدلية اتحاد الصناعات عن طريق اجراء الانتخابات بعيداً عن التدخل الحكومي سعياً لتأكيد دور القطاع الخاص الذي يفترض ان يمتلك الريادة في العمل المهني في مثل هكذا منظمات مهمة.

abbas.abbas80@yahoo.com